الاعتراض على الاستدلالِ بالنقل

في كتاب (المقاصد الشافية) للشاطبي

تأليف

د. منيب ربيع الليثي

بسم الله الرحمن الرحيم

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

- الليثي ، منيب ربيع .

. الاعتــراض علــى الاســتدلالِ بالنقــل في كتــاب (المقاصد الشافية) للشاطبي

- منيب ربيع الليثي

. ط١ . القاهرة : .

- ١٠٤ ص ، ٢٤سم

رقم الإيداع : ٨٨١٤/ ٢٠١٩م

الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م

«اعلـمْ أن الاعتـراضَ علـى الاسـتدلالِ بالنقـلِ يكـونُ في شيئين: الإسنادِ والمتنِ».

(الإغراب في جدل الإعراب ٤٦)

«ألَّف الشـاطبيُّ تـآليفَ نفيسـةً اشـتملت علـى تحريـراتٍ للقواعدِ وتحقيقاتٍ لمهماتِ الفوائدِ، منها شـرحُهُ الجليـلُ علـى الخلاصـة في النحـو... لم يُؤَلَّـفْ عليهـا مثلُـهُ بحثًـا وتحقيقًا».

(نيل الابتهاج ٤٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين ، وعلى آلِه وصحبِهِ أجْمَعِينَ ، وبعد .

فقد نالتْ ألفيةُ ابنِ مالكٍ في علمِ النحوِ من ذيوعِ الصيتِ وعلوِّ الشأنِ والمنزلةِ والمكانةِ ما لم تنلْه منظومةٌ أخرى في هذا العلمِ الجليلِ ؛ إذ سارت بذِكرها الركبانُ، وذاع صيتُها في جميع الأمصار ، وطبَّقتْ شهرتُها الآفاقَ ، وأخْمَلَتْ ذِكرَ ما سبقها من متونٍ ، بل إنها أخملت أصلَها الذي انتُزِعت منه ، وهو متنُ (الكافيةِ الشافيةِ) ، فأقبل عليها العلماءُ وطلابُ العلمِ حفظا لها ، وشرحا لغامضها ، وحلا لمشكلاتها، وفتحا لمقفلاتها ، فتعددت شروحها حتى بلغت خمسين ومائة شرح[(١)] .

ويُعدُّ شرحُ الإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)[(٢)] المسمى : (المقاصد الشافية في شرح **خلاصة** الكافية) [(٣)] من أجلّ شروح الألفية ، وأرفعِها قدرا ،

(١) ينظر : جهود النحويين في خدمة ألفية ابن مالك دراسة ببليوغرافية للحركة العلمية التي قامت عليها ، للدكتور : حسين بركات . ومقدمة تحقيقه لكتاب (إتحاف ذوي الاستحقاق) ٦٠ – ١٠١ .

(٢) ترجم له ـ قديما وحديثا ـ كثيرٌ من الباحثين والدارسين ، وأول من ترجم له هو تلميذه أبو عبد الله المجاري (ت ٨٦٢ هـ) ، وذلك في كتابه الذي ذكر فيه أسماء شيوخه وما رواه عنهم ، وما قرأه عليهم ، وعُرف بـ(برنامج المجاري) ، ثم ترجم له أحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦ هـ) في كتابه (نيل الابتهاج) ، ثم تتابع المترجمون للشاطبي ممن حققوا بعض مؤلفاته ، أو تناولوا جوانب من علمه .

(٣) وهم الأستاذ محمد أبو الأجفان في مقدمة تحقيقه لكتاب (الإفادات والإنشادات) ، فذكر من مصنفات الشاطبي : المقاصد الشافية ، وشرحا له على أرجوزة ابن مالك في النحو ، وتبعه في هذا الوهم الشيخ مشهور بن حسن محقق كتاب (الموافقات) والصحيح أنهما كتاب واحد .

وقد طبع هذا الكتاب بعنوان : (المقاصد الشافية في شرح **الخلاصة** الكافية) ، ولا يستقيم أن يكون العنوان بتعريف (الخلاصة) ؛ لما يترتب عليه من إعراب (الكافية) صفة لـ(الخلاصة) ، والصفة والموصوف شيء واحد ، والذي يستقيم هو إضافة (خلاصة) إلى (الكافية) ؛ للذي عُلم من أن=

وأعلاها منزلة ، وأغزرِها مادة ، فـ«**مُطالعُه يطَّلِع منه على كثيرٍ من أسرارِ علمِ اللسانِ ، ودقائقِ سيبويه وغيرِه من علماءِ هذا الشأن**»[١] . وقد عَرَف العلماءُ — قديما وحديثا — قيمةَ هذا الشرح وعلوَّ منزلته ، فوصفوه بما يستحقه ، ونعتوه بما هو أهلٌ له ، فوُصِف بأنه شرحٌ جليلٌ على الخلاصةِ لم يُؤَلَّف عليها مثلُه بحثا وتحقيقا[٢]، وقيل : «إن فيه من دقائقِ النحوِ وغرائبِه ما لا يُوجد في كتاب»[٣] .

وعنه يقول الأستاذ محمد إبراهيم البنا[٤] : «لقد عرَفْنَا بعضَ هذه الشروحِ

=الخلاصة (الألفية) إنما هي اختصار للمنظومة الكبرى (الكافية الشافية) ، فالألفية هي (خلاصة الكافية) ، وقد قال الشاطبي في خاتمته : « ...وسمتُه بـ (المقاصد الشافية في شرح **خلاصة** الكافية)» . وقد صدرت طبعته الأولى في تسعة أجزاء وجزء للفهارس عن مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .

وكان الباحثون في الأزهر الشريف قد عرَفوا لهذا الكتاب الجليل قدرَه ومكانتَه ، فتقاسموه بينهم تحقيقا في ست رسائل جامعية ، منها خمسٌ بكلية اللغة العربية ، وواحدةٌ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، «وقد استعصى عليهم قسمٌ منه يبدأ بباب (النائب عن الفاعل) ، وينتهي بباب (الحال) ، وذلك لسقوطه من نُسخ الكتاب المخطوطة الموجودة في مصر» . وقضى ربُّك أن يعثر أستاذُنا الدكتور عبد الله الحسيني هلال ـ طيب الله ثراه ـ على نسخة كاملة مصورة من الأصل المحفوظ في الخزانة العامة بالرباط ، فحقق من هذه النسخة باب (الحال) ، ونشره بالقاهرة سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م ، كما حققت الدكتورة عواطف أحمد كمال شهاب الدين من النسخة نفسها باب (الاستثناء) ، ونشرته بالقاهرة سنة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م . ينظر : مقدمة باب (الحال) ، ومقدمة باب (الاستثناء) ، وكتاب : العلة النحوية تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب دراسة وصفية في المقاصد الشافية . للدكتور : علي سلامة أبو شريف .

(١) المقاصد ٩/ ٤٩٤ .

(٢) نيل الابتهاج ٤٩ .

(٣) ينظر مقدمة كتاب الشعر للأستاذ محمود محمد الطناحي ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ ١١٨ .

(٤) وهو مَن هو في سعة علمه وتمرسه بأساليب القدماء ، وخبرته باصطلاحات نحاة الأندلس وطرائق درسهم مسائل النحو وقضاياه . ينظر مقدمة تحقيق كتاب البسيط للدكتور : عياد بن عيد الثبيتي ١٧ ، ١٨ .

وقد انفرد — طيب الله ثراه — بتحقيق الأجزاء الثاني والثامن والتاسع ، وشارك في تحقيق الجزأين الرابع والسابع .

[يعني شروحَ الألفية] ، فلما قُدِّر لنا أن نُعَايش منهجَ الشاطبيِّ ـ هنا ـ بَدَا لنا أنه قد فَاتَنَا كثيرٌ من مرامي الألفية ، وأنه قد مَرَرْنَا بكثيرٍ مِنْ مُشْكِلَاتِهَا مرَّ الكرامِ كما يقولون ، وكنا نظن أننا قد أحطنا بها خُبْرًا ، وصدق الله العظيم : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾»[1]،[2] .

وقد كشف كتاب (المقاصد الشافية) عن عناية الشاطبي بأصول النحو ؛ إذ أورد فيه كثيرا من قضايا السماع والقياس، وليس عجيبا أن يُعنى الشاطبي بأصول النحو ، فهو الفقيه الأصوليُّ المجتهد صاحب (الموافقات)، كما أنه صاحب كتاب في أصول العربية ، أشار إليه كثيرا في كتاب (المقاصد)[3] ، وذكره باسم (أصول العربية) ، وباسم (الأصول العربية) [4] ، وقد أُتْلِف في حياته[5] ،«لكن علمه منثورٌ في هذا الشرح ، يستدعيه حين يقتضيه المقام»[6] .

ومن مظاهر عناية الشاطبي بـ(أصول النحو) : **(الاعتراضُ على الاستدلالِ بالنقل)** ؛ فقد عرض في كتابه كثيرا من مسائل الخلاف بين النحاة مقرونةً بالأدلة ، وما كان للشاطبي – وهو مَن هو في علوم العربية – أن يكتفيَ بعرض الآراء دون ترجيح بينها ، بل وجدناه يرجح ما يراه راجحا ، ويرُدُّ ما يراه مرجوحا . ولما كان لكل قول أدلته من (النقل) فقد وجدنا الشاطبيَّ يعترض على أدلة النقل التي يستدلُّ بها أصحابُ الرأي المرجوح ، مبينا عدمَ صحة الاستدلال بها .

وفي هذا البحث ، وعنوانه :

الاعتراض على الاستدلالِ بالنقل في كتاب (المقاصد الشافية) للشاطبي

---

(١) سورة يوسف . آية ٧٦ .

(٢) مقدمة تحقيق المقاصد ١/ ١٩ .

(٣) المقاصد ١/ ٣٤٦ ، ٢/ ١٦٢ ، ٤/ ١٨١ ، ٥/ ٢٧ وغيرها . وينظر فهرس أسماء الكتب في الجزء العاشر من الكتاب .

(٤) ينظر : المقاصد ١/ ٤٩٩ ، ١/ ١٣١ ، ٩/ ١٢٠ .

(٥) نيل الابتهاج ٤٨ .

(٦) من مقدمة الأستاذ : محمد إبراهيم البنا ـ رحمه الله ـ ٢١ .

نماذجُ من الأدلة النقلية التي ردَّ الشاطبيُّ الاستدلالَ بها ، ومنع القياسَ عليها ، ورأى أنها لا تنهض دليلا يشهد لصحة قولِ مَنْ يُخَالِفُهُ.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون – بعد المقدمة – في تمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة .

أما التمهيد ففيه تعريف موجز بكتاب (المقاصد الشافية) ، ومعنى (الاستدلال النقلي) ، ومعنى (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) .

وأما المباحث الثلاثة فقد اشتمل كلُّ مبحث منها على دليل من أدلة النقل ، فجاء المبحث الأول بعنوان : **(القرآن الكريم وقراءاته)**، وقد اشتمل على ثلاثة عناصر : الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند الشاطبي، وعدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وسبب ذلك ، ونماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته .

وجاء المبحث الثاني بعنوان : **(الحديث النبوي الشريف)** ، وقد اشتمل ـ كسابقه ـ على ثلاثة عناصر : الشاطبي والحديث الشريف ، وعدم القياس على بعض ما ورد في الحديث الشريف وسبب ذلك ،ونماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالحديث الشريف .

وجاء المبحث الثالث بعنوان : **(كلام العرب)** ، وقد اشتمل ـ كسابقيه ـ على ثلاثة عناصر : الشاطبي وكلام العرب ، وعدم القياس على بعض ما ورد في كلام العرب وسبب ذلك ، ونماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بكلام العرب .

وختمت البحث بخاتمة موجزة أعقبتُها بقائمة المراجع وفهرس الموضوعات .

ولستُ أريد أن أضع القلم قبل أن أذكر بالثناء والتقدير أعمالا علمية جليلة أفدتُ منها في هذا البحث ، بحيث صار كلُّ فضلٍ فيه ـ إن كان فيه فضل ـ راجعًا إليها ، فمن حَقِّ أصحابِها أن تُذكر أسماؤُهم الكريمةُ في المقدمة مصحوبةً بالإجلالِ والإكبارِ، وها هي ذي أسماء هذه الأعمال التي وقفتُ عليها وأفدت

منها مرتبة على حروف المعجم :

- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للدكتور : عبد الرحمن الطلحي .
- أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية للدكتور : محمد الخطيب .
- أصول العربية ... دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي للأستاذ : أحمد فتحي البشير .
- أصول النحو ومسائله الخلافية ... عند المرادي والشاطبي للدكتور : محمد أحمد حبيب .
- التحليل النحوي عند الشاطبي للأستاذ : محمد عدنان جبارين .
- ضوابط الفكر النحوي للدكتور : محمد عبد الفتاح الخطيب .
- العلة النحوية ... دراسة وصفية في المقاصد الشافيةللدكتور : علي سلامة أبو شريف .
- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي للدكتور : محمد عبد الرحمن السبيهين .
- المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك للدكتورة : سلوى محمد عمر عرب .
- مقاصد المقاصد للدكتور : عياد بن عيد الثبيتي .

وختاما فهذا عملٌ يتصل بعَلَمٍ من أعلامِ الأصول والعربية وإمامٍ من أئمتهما، قصدت من كتابته أن أقرأ في سفره النفيس وأن أفيد منه ، ورجوتُ من نشره أن يكون فيه ما يحُثُّ طالبَ علمٍ على قراءة كتابه **(المقاصد الشافية)** والإفادة مما فيه ، ولعل طالبا مبتدِئا يجد فيه شيئا ينفعه ، فيذكرني بدعوة صالحة ، فأفوز بذلك فوزا

عظيما .

والحمدُ للهِ على ما وفَّقَ إليه وأعَانَ عليه ، له الحَمْدُ في الأولى والآخرةِ ، وصـلَّى اللهُ وسلَّمَ على سيدِنَا محمدٍ ، وعلى آلِه وصحبِه أجْمَعِينَ .

الجمعة ٦ من شعبان ١٤٤٠ هـ = ١٢ من أبريل ٢٠١٩ م .

منيب ربيع الليثي

ـ عفا الله عنه ـ

moneeb999@hotmail.com

التمهيد

أولا : كتاب (المقاصد الشافية)

ثانيا : الاستدلال النقلي

ثالثا : الاعتراض على الاستدلال بالنقل

أولا : كتاب (المقاصد الشافية)[١]

ذكر أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ أن بعضَ مَن يجبُ عليه إسعافُه ، ولا يسعُه خلافُه قد أشار عليه أن يُقَيِّد على أرجوزة ابنِ مالك «شرحا يوضح مُشكِلَها ، ويفتح مقفَلَها[٢] ، ويرفع على منصة البيان فوائدَها ، ويجلو في محك الاختيار فرائدَها»، فوضع كتابه (المقاصد الشافية)، وخاطب فيه عالما طالبا للمزيد في علمه ، ومتعلما يرغب في فهم ما حصَّل ، ويسعى في بيان ما قصَّر[٣] وأشكل ، والنفوذ فيما قصد وأمّل[٤] .

وقد التزم الشاطبيُّ في شرحه ترتيب الألفية ؛ فلم يقدم في ترتيبها ولم يُؤخِّر ، وكان يذكر ـ أحيانا ـ الحكمة من ترتيبها على النحو الذي وضعه ابنُ مالك[٥] ، ومن ذلك أن ابن مالك قد تناول في أول أبواب الألفية (الكلام وما يتألف منه) ، فذكر الشاطبيُّ أن

---

(١) تناول كتابَ (المقاصد) بالبحث عددٌ من الدارسين ، في مقدمتهم : الدكتور عياد بن عيد الثبيتي في كتابه (مقاصد المقاصد) ، والدكتور : عبد الله الحسيني هلال ـ رحمه الله ـ في مقدمة تحقيق باب (الحال) ، وأستاذنا الجليل الأستاذ : محمد إبراهيم البنا ـ طيب الله ثراه ـ فقد كتب في صدر الكتاب مقدمة موجزة تُعَرِّفُ بالكتاب وبمؤلفه ، فيها من حسن التعبير وجمال الأسلوب والإحاطة بالموضوع ما يُغري بقراءتها والإفادة منها .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وليست في المطبوع . وقد أثبتها الدكتور عبد الله الحسيني في مقدمة تحقيق مبحث (الحال) .

(٣) في المطبوع : قصد ، ولعله تحريف . ينظر : مناهج البحث والتأليف عند النحاة للدكتور : حمدي عبد الفتاح ١/ ٦ .

(٤) المقاصد ١/ ١ ، ٢ .

(٥) ينظر : منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية للدكتور : سلطان العوفي . مجلة جامعة طيبة العدد (١١) ١٤٣٧ هـ .

الحكمة من تقديم هذا الباب أنه «**مقدمة لا بد من تقديمها قبل النظر في شيء من أبواب النحو ؛ إذ لا يتحصل شيء من تلك الأبواب إلا بعد تحصيله**»(١) .

وفي صدر باب (المعرب والمبني) يذكر الشاطبي أن الأحكام المتعلقة بالتركيب تفتقر إلى مقدمتين تُبنى عليهما : إحداهما : مقدمة الإعراب والبناء ، والأخرى : مقدمة التعريف والتنكير ، وقد بدأ ابنُ مالك بمقدمة الإعراب والبناء ؛ «**لأن المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تتبين إلا بالإعراب ، والإعراب لا يكون في جميع الكلم ، فاحتيج إلى النظر في الإعراب والبناء وأنواعهما وعلاماتهما**»(٢) .

وفي كتاب المقاصد الشافية سماتٌ بارزةٌ يحسن الإشارة إلى بعضها ، منها :

١ –**عناية الشاطبي بألفاظ الألفية وتراكيبها** ، وقد تجلت هذه العناية في حرصه على شرح معاني المفردات في كثير من المواضع ، وفي إعرابه ما يحتاج إلى إعراب من تراكيبها ، وفي تقويم بعض أبياتها وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح من ألفاظها .

أما المظهران الأول والثاني فلا حاجة إلى الاستشهاد عليهما ؛ إذ هما من الكثرة بحيث لا تخطئهما عينُ القارئ(٣) .

وأما الثالث فمن أمثلته ما ذكره الشاطبي عند شرح قول الناظم :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كـ(قَامَا) وَ(اعْلَمَا)(٤)

فقد أصلح الشاطبي هذا البيت ، ووضع عوضا عنه :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا خُوطِبَ أَوْ غَابَ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى

---

(١) المقاصد ١/ ٣١ .

(٢) المقاصد ١/ ٧٠ .

(٣) ينظر مثلا : ١/ ٧ ، ١٣ ، ٢٢ ، ١٤٥ ، ٢٣٣ . وغيرها كثير جدا .

(٤) ألفية ابن مالك ٧٧ .

وذلك لأن قول ابن مالك : (وغيره) يشمل غير الغائب ، وهو المتكلم والمخاطب ، وهذه الضمائر لا تكون للمتكلم أصلا[1] .

٢ – **التنبيه على عادات ابن مالك في نظمه** . ومما نَبَّهَ عليه الشاطبيُّ من عادات ابن مالك إتيانه بلفظ القلة أو ما يدل عليه ؛ للدلالة على أن هذا الحكمَ جائزٌ عنده في الكلام ، غيرُ مختصٍّ بالشعر[2] ، كدخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في نحو قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[3]

فجمهور النحاة على أنه ضرورة ،بل حكى عبد القاهر الإجماع على خطئه ، فقال: «واستعمال نحو هذا خطأ **بإجماع**»[4] ، وعبَّر ابنُ مالك عنه بالقلة ؛ فقال :

وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّ[5]

للإشارة إلى أنه جائز في الكلام وغيره أحسن منه ؛ بناء على مذهبه في الضرورة ، وهو أن الضرورة ما وقع في الشعر ، وليس للشاعر عنه مندوحة ، أي : سعة[6] .

ومما نبه عليه الشاطبيُّ من عادات ابن مالك إتيانه في الألفية بما يُخالف مذهبه في التسهيل ، قال ـ رحمه الله ـ : «قد يكون للعالم المجتهد نظرٌ في وقت لا يرتضيه في وقت آخر ... وهذه **عادته** [ابن مالك] في هذا النظم ، يُخالف فيها مذهبه في

---

(١) المقاصد ١/ ٢٧٥ . وينظر : ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك جمعا ودراسة للدكتور : إبراهيم الحندود . مجلة جامعة الإمام العدد (٣٢) ١٤٢١ هـ .

(٢) المقاصد ١/ ٣٢٥، ٣٣٧، ٤٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٠٢ ، ٢/ ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٣/ ٧٠٧ .

(٣) البيت من البسيط ، وقد نُسِبَ إلى الفرزدق . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢١ ، والكافي ١/ ٨١ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ ، وغيرها .

(٤) المقتصد ١/ ٧٢ . ص٦٧ من هذا البحث .

(٥) ألفية ابن مالك ٨٣ .

(٦) ينظر في رد هذا المذهب : المقاصد ٣/ ٤٠٥ ، والضرائر للألوسي ٥ وما بعدها ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٥ ، وسيبويه والضرورة الشعرية ٣٢ ، ٣٣ .

التسهيل»[١] ، ومن أمثلة ذلك القول بزيادة (من) الجارة في الإيجاب ، حيث ذهب في التسهيل إلى جوازه ؛ موافقا الكوفيين والأخفش[٢] ، وذهب في الألفية إلى اشتراط تقدم نفي أو شبهه[٣] ؛ موافقا جمهورَ البصريين[٤] .

ومن عادات ابن مالك التي نبه عليها الشاطبيُّ قياسُه على جميع ما ورد في القراءات القرآنية ، وعدم جعل بعضها مسموعا نادرا ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله .

٣- دفع الاعتراض عن ابن مالك ما أمكن ، وفي ذلك يقول أبو إسحاق : «وملتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدتُ إلى ذلك طريقا ، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغا في المنقول ولا في المعقول بينتُ الحق في المسألة ورددت عليه غيرَ مزدرٍ به ، ولا منتقصٍ له ؛ علما بأن من كلام الناس المأخوذَ والمتروكَ ، إلا ما كان من كلام النبوة»[٥] . ومِنْ دَفْعِ اعتراضٍ قد يَرِدُ توفيقُ الشاطبيِّ بين كلامين لابن مالك يبدوان غيرَ متكافئين ، كقوله في أول الألفية :

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[٦]

وقوله في آخرها :

نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ[٧]

إذ يدلُّ أولُ القولين على أن النظم اشتمل على جميع المقاصد ، ويدلُّ ثانيهما

---

(١) المقاصد ١/ ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) تسهيل الفوائد ١٤٤ .

(٣) ألفية ابن مالك ١١٦ .

(٤) المقاصد ٣/ ٥٩٨ ، وينظر ص من هذا البحث .

(٥) المقاصد ٩/ ٤٨٦ .

(٦) ألفية ابن مالك ٦٨ .

(٧) ألفية ابن مالك ١٨٨ .

على أنه اشتمل على جلِّ المقاصد ، وهما متنافران ، إذا قيل بأن المقاصد والمهمات مترادفان . وقد أجاب الشاطبي عن هذا الاعتراض بقوله : «المهمات ليس بمرادف للمقاصد ؛ لأن المقاصد أعمُّ من المهمات ؛ لانقسامها إلى المهم وغيره ، فمن مقاصد النحو ما هو مهم ، كالذي ذكره في نظمه ، ومنها ما ليس بمهم كباب التسمية ... إلا أنه يبقى وجه إتيانه بلفظ العموم ، مع أنه لم يتكلم إلا على الجل من المقاصد ، بل على الجلِّ من مهماته ، وذلك سهلٌ ؛ لأن العرب قد تطلق لفظ الكل على الجل»[(١)] .

٤ – **بسْطُ القول وإطالةُ الكلام** ، وليس بين شروح الألفية التي وصلت إلينا شرحٌ يُشبه شرح الشاطبي أو يدنو منه في بسط الحديث في كل ما يعرض له من مسائل النحو وقضاياه ، وقد دفعَ الشاطبيَّ إلى هذا الإطناب أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ قد وضع نظمَه لمن أخذ من هذا العلم بطرف ، ونبَّه فيه إلى تعليل الأحكام ، وأودع فيه من القواعد الكلية ما لا يسع اختصاره ، وعوَّل على الإشارة بالتمثيل[(٢)] .

٥ – **إجلال الشاطبي للأصل الأول من أصول النحو ، وهو السماع (النقل)**[(٣)] ؛ إذ اتبع الشاطبي ـ رحمه الله ـ سَنَنَ مَنْ قَبله من النحاة ،فلم يُخالفْ غيرَه من أئمة العلم وأرباب الصناعة في إجلال النقل واحترامه ، وفي حرصه على استقراء كلام العرب وإكثاره من الشواهد والأمثلة التي يُؤيِّد بها قولا أو يدفع بها مذهبا . ويمكن تلمس مكانة النقل عند الشاطبي في عدة مظاهر :

الأول : ثناؤه على المتقدمين من النحاة ؛ لحرصهم على استقراء كلام العرب ، وبنائهم الأحكام عليه ، وجَعْلِهم القياس تبعا له ، فلا يمنعون وجها إلا بعد أن يثبت عندهم أن العرب لم تقلْه ، أو قالته في شعر لا يُقاس عليه ، وبهذا ردَّ الشاطبيُّ

---

(١) المقاصد ١/ ١٨ ، ١٩ . وينظر ٩/ ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٢) ينظر : المقاصد ٩/ ٤٨٥ ، ٤٨٦ . وينظر كتاب مقاصد المقاصد للدكتور : عياد الثبيتي ٧ – ١٥ .

(٣) يغلب على الشاطبي استعمال مصطلح (السماع) ، ولا نعدم في كتابه مصطلح (النقل) . ينظر مثلا : المقاصد ٣/ ٤٣ ، ٦/ ٤٥٠ ، ٨/ ٢٨٧ . وقد يجمع بين المصطلحين كما في المقاصد ٦/ ٤٠٣ .

على ابن مالك قولَه بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ، وذهب مذهب المانعين ؛ «لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس ... فحينئذ جزموا بمنع المسألة» [1] . ويُثني على سيبويه ؛ لأنه «**لم يُر في زمانه مثله فهما لكلام العرب**»[2] .

<u>الثاني</u> : عباراته التي تناثرت في كتابه ، والتي تدل على مكانة السماع عنده ومنزلته لديه ، وعلى أنه يُجِلُّ هذا الأصلَ من أصول النحو إجلالا عظيما ، ويقدمه على غيره من أدلة صناعة الإعراب ، ومن هذه العبارات قوله : «**والمعتمد إنما هو السماع**» ، وقوله : «**أمثل ما يُتعلق به السماع**»، وقوله : «**السماع هو الإمام المتبع**» ، وقوله : «**لا يُقاس إلا على مسموع**»،وقوله: «**السماع أصل الأصول**» [3]، وغيرها من أقواله التي تشير إلى أن تقعيد النحاة« لكلام العرب لا يقوم إلا على أساس واحد هو طريقة العرب في بناء كلامها ، فإما أن يكون الكلام وفق ما قالت العرب فيُتبع ، وإما أن يُعدَّ خارجا عن نظامها فيُمتنع»[4] .

وقد أثنى الشاطبيُّ على سيبويه ؛ لأنه لم يُعمِلْ (إنْ) عمل (ليس) ؛ لعدم سماعه ذلك ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «وأما (إن) فإنَّ سيبويه لم يُثبتْ لها عملا ؛ لأنه لم يحفظْ فيها شيئا ، **ونِعِمَّا فعل**»[5] .

<u>الثالث</u> : اتكاؤه على النقل في الترجيح بين الأقوال والمذاهب ، فقد حَرَصَ الشاطبيُّ على ذِكر مسائل الخلاف بين النحاة ، مرجحا ما يراه راجحا بالدليل ، فتراه يرجح قولا لورود السماع به ، ويرد آخر لعدم سماعه ، فمِمَّا رجَّحَهُ لورود

---

(١) المقاصد ٣/ ٤٥٥ .

(٢) المقاصد ٥/ ٤٤٣ .

(٣) ينظر : المقاصد٥/ ١٧٨ ، ٥/ ١٦٢ ، ٣/ ٤٥٢ . ٤/ ١٨٥ . ٩/ ١٤٩ .

(٤) أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية ٢٨ .

(٥) المقاصد ٢/ ٢٥٣ .

السماع به مجيءُ الحال جملة اسمية خالية من الواو ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[3]، فهذه الشواهد وغيرها ساقها الشاطبي ثم قال : «**وقد تقدم جملة من كلام العرب في هذا ، وهو من الكثرة ، بحيث لا يُعذر مُخالفه**»[4] .

ومِمَّا ردَّهُ لعدمِ سماعِه ما ذهب إليه الكوفيون من جواز جمع العلم المختوم بالتاء جمعَ مذكر سالما ، فيقولون في جمع حمزة : حمزون ، ورده الشاطبي «**لأن السماع بذلك معدوم**»[5] . كما رد قول ابن الطراوة بجواز إلغاء (كان) متقدمة ؛ «**لأن السماع به معدوم**»[6] ، ورد مذهب الكوفيين في جواز الإتيان بـ(أجمع) و(جمعاء) مثنيين بعد (كلا) و(كلتا) ، فلا يُقال : جاء الزيدان كلاهما أجمعان ، والهندان كلتاهما جمعاوان ؛ «**لعدم السماع المسوغ للقول به**»[7] .

ومما سبق يتبين أن الشاطبي قد جعل وجود النقل دليلا على الجواز وعدمه دليلا على المنع ، «**فما وُجِد مشهورا عندهم لا يُتحاشى من استعماله في النثر والنظم**»[8] ، ومالم يُسمع «**لا سبيل إلى القول به**»[9] .

__الرابع__ : تقديم السماع على القياس ، وجعْلُ القياس تابعا له ، فـ«**لا يُقاس إلا**

(١) سورة البقرة . آية ٣٦

(٢) سورة طه . آية ١٢٣

(٣) سورة الزمر . آية ٦٠

(٤) المقاصد ٣/ ٥٠٦ .

(٥) المقاصد ١/ ١٧٧ .

(٦) المقاصد ٢/ ٢٠٠ .

(٧) المقاصد ٥/ ٢٥ .

(٨) المقاصد ٥/ ٢٩٣ .

(٩) المقاصد ٥/ ١٤٠ .

على مسموع»[1] . ولا يجوز إعمال القياس إلا إذا كان موافقا للسماع ، فقد حُذفت (أن) الناصبة للفعل المضارع في مواضع متعددة «**لوجه من القياس موافق للسماع ، ولولا ذلك لما أُعمل فيها القياس**»[2] . ولا ينهض القياس وحده دليلا على صحة قول ، فـ«**الصواب الاستناد إلى السماع ، ثم النظر في قياسه إن كان لا العكس**» [3] . فإن كان القياس موافقا للسماع أُخِذ به ، وإلا يكن موافقا للسماع لم يُعمل به[4] ، «**والقياس متروك إذا وُجد السماع بخلافه**»[5] ، وإنما منع الشاطبيُّ أن يكون القياس وحده دليلا ؛ «**لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف**»[6] .

على أن إجلال الشاطبي للنقل وتقديمه إياه لا يعني أن كل مسموع عن العرب يصحُّ القياسُ عليه ، بل الذي يصح احتذاؤه والقياس عليه إنما هو صلب كلام العرب ، وما كثر فيه كثرةً مسترسلةَ الاستعمالِ[7] ، وما عداه يُوقف عنده ، ولا يُقاس عليه ، والشاطبي في ذلك مقتفٍ أثر سيبويه الذي قال : «**قف حيث وقفوا ثم فسر**»[8] ، وهذا «**أصل عظيم لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما وأحاط بمقاصده**»[9] ، والمسموع الذي يُوقف عنده هو الذي لم يَشِعْ في كلام العرب ولم يَجْرِ على ألسنتهم جريانا يُشعر بأن قصدَهم القياسُ عليه ؛ فما كان كذلك فـ«**بابه الحفظ**»[10] ،و«**يتوقف على محله ولا يُقاس عليه**»[11] . وقد رد على

(١) المقاصد ٤/ ١٨٥ .

(٢) المقاصد ٦/ ٩٤ .

(٣) المقاصد ٥/ ٢٠ .

(٤) المقاصد ٦/ ٩٤ .

(٥) المقاصد ١/ ٣٠٥ .

(٦) المقاصد ٣/ ٥٥٩ .

(٧) المقاصد ٤/ ١٨٠ .

(٨) الكتاب ١/ ٢٦٦ .

(٩) المقاصد ٥/ ٢٠ . وينظر : ١/ ٣٠٥ .

(١٠) المقاصد ١/ ١٨٦ .

(١١) المقاصد ٦/ ٣٦٩ .

الكوفيين «**القياس على الشذوذات**»[١] ، وكان من جملة ما أخذه عليهم أنهم «يعتبرون اللفظ الشاذ ، فيقيسون عليه ...من غير نظر إلى مقاصد العرب ، ولا اعتبار لما **كَثُرَ وقلَّ**»[٢] ،كما رد على ابن مالك تعويله على الشاهد الفردواللفظة النادرة ، فيقيس عليها، والأصل أن «**النوادر لا عبرة بها ، ولا يُبنى عليها حكم**»[٣] ، و«**النادرُ لا يُقاس عليه**»[٤] ، و«**لا يقوى أن يُقاسَ عليه**»[٥] ، وليس هذا الحكم قدحا في كلام نُقِل عن العرب أو غضا منه ؛ لأن الشاطبي لم يردَّ شيئا منقولا ولم ينكره ، وإنما قبله ومنع القياسَ عليه ؛ فقال : «**غير المطرد لا يُقاس عليه ، ولكن يُقبل ما سُمِع منه ليُحفظ**»[٦]؛فما جاء في كلام العرب « على قسمين : أحدهما : ما لم يكثر حتى يصير قياسا ، بل هو موقوف على السماع.. والثاني : ما كثر حتى صار قياسا»[٧] .

وشأن الشاطبي في ذلك شأن المتقدمين من النحاة الذين شافهوا العرب ونقلوا عنهم ، وعرفوا مقاصدهم ، فلم يبنوا أحكامهم على النادر في كلامهم ، وإنما بنوا هذه الأحكام وقضوا بالقياس على ما كان «**مسموعا كثيرا جدا في النثر والنظم**»[٨] ، فالشيء إذا كثر في كلام العرب شعرا ونثراو«**وُجِد مشهورا عندهم لا يُتحاشى من استعماله في النثر والنظم**»[٩] ، و«**لا ينبغي أن يُنكر قياسه**»[١٠] .

---

(١) المقاصد ٦/ ٩٤

(٢) المقاصد ٣/ ٤٥٨ .

(٣) المقاصد ١/ ٦٥٠ . لكن إذا جاء السماع قليلا وعضده القياس ولم يُعارضْه معارض وجب أن يكون أصلا يُعول عليه . ينظر : المقاصد ٤/ ٢١٩ ، و أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية ٢٨ .

(٤) المقاصد ٢/ ٣٩٤ .

(٥) المقاصد ٣/ ٦٧٦ .

(٦) المقاصد ٣/ ٧٠٧ .

(٧) المقاصد ٣/ ٢٤١ .

(٨) المقاصد ٥/ ٢٩٣ .

(٩) المقاصد ٥/ ٢٩٣ .

(١٠) المقاصد ٤/ ٢١٨ .

ولما كان كلام العرب الموثوق بفصاحتهم شعرا ونثرا فإن الشاطبي قد جعل القياس على ما جاء في النثر دون الشعر ، ورد الأقوال التي استدل أصحابها بالشعر وحده ، «**فالشعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس**»[1] ؛ لأنه محل الضرورات ، و«**ما يُقاس في الكلام لا يكون مأخوذ القياس إلا من الكلام**»[2] .

وكان الشاطبي ـ رحمه الله ـ يقيس على المسموع ما لم يدخلْه الاحتمال ؛ لأن «**القياس مع الاحتمال لا يستتب**»[3]، فإن كان الدليل النقلي مُحتملا لم يصحَّ الاستدلالُ به ولا القياسُ عليه ، ولو كثر ؛ إذ يُشترط في ما يُقاس عليه أن يكثر «**كثرة لا يُمكن فيها تأويل**»[4] ، وقد رد الشاطبي الاستدلال بكثير من أدلة النقل لدخول الاحتمال عليها[5] .

(١) المقاصد ٣/ ٤٥٥ .

(٢) المقاصد ٦/ ٤٢٠ .

(٣) المقاصد ٥/ ١١ .

(٤) المقاصد ٣/ ٥٥٩ .

(٥) ينظر مثلا : المقاصد ١/ ٢٤٠ ، ٦٣٨ ، ٢/ ١٧٦ ، ٣/ ٣٧٢ ، ٣/ ٥٩٨ . وغيرها .

ثانيا : الاستدلال النقلي

(الاستدلال النقلي) مركبٌ وصفيٌّ يتألف من موصوف وصفة ، ولتعريفه مركبا يلزم تعريف جزأيه ، فالاستدلال معناه في اللغة : طلب الدليل ؛ إذ هو مصدر الفعل المزيد بالهمزة والسين والتاء الدالة على الطلب ـ غالبا ـ ، نحو : «استعطيت، أي : طلبت العطية ، واستعتبتُه ، أي : طلبت إليه العُتبى»[1] ، ويُطلق في عرف الأصوليين على إقامة الدليل مطلقا[2] .

والنَّقْلُ معناه في اللغة : التحويلُ ، والمراد به ـ هنا ـ المنقول ؛ لأنه مصدرٌ على (فَعْل) بمعنى (مفعول) ، كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[3] ، أي : مخلوقه ، ومنه قولهم : هذا درهم ضَرْبُ الأمير ، أي : مضروبُه[4] ، وعَرَّفهُ الأنباريُّ بأنه «الكلام العربي الفصيح المنقولُ النقلَ الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة»[5] ، ويُفهم من كلام الأنباري أن النقل الذي عناه هو المنقول الذي **يصح انتحاء سمته واحتذاؤه والقياس عليه** ، وهو ما اجتمعت فيه شروط ثلاثة : الفصاحة ، وصحة النقل ، والاطراد[6] ، «وعلى هذا يخرج ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وغيرهم ، وما جاء شاذا في كلامهم»[7] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٠ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٩٩ .

(٣) سورة لقمان . آية ١١

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٤٥ .

(٥) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

(٦) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ١٥٢ .

(٧) لمع الأدلة ٨١ .

ومما سبق يمكن تعريف الاستدلال النقلي بأنه «**طلب دليل من الكلام العربي الموثوق بفصاحته يصح القياس عليه**» ، ويسمى هذا الكلام العربي الفصيح نقلا وسماعا ، فـ(النقل) و(السماع) مصطلحان يدل كلٌّ منهما على ما يدل عليه قرينه[1] ، وهو الكلام العربي الفصيح المُحتجُّ به في العربية ، «فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه – ﷺ - ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين»[2] ، والنقل هو الأصل الأول من أصول النحو ، وأول الأدلة المُعتبرة التي استند إليها النحاة في إثبات القواعد وتقرير الأحكام ، فسيبويه إمام الصنعة ـ كما وصفه الشاطبي[3] ـ وصاحب أول كتاب يصل إلينا في علم العربية يستكثر من كلام العرب شعرا ونثرا ، وتشيع في كتابه عبارات من نحو : (سمعنا من العرب)[4] ، و(سمعنا مَن يُوثق بعربيته)[5] ، و(سمعنا العرب الفصحاء)[6] ، وغيرها من العبارات الدالة على أن القواعد إنما تُبنى على المسموع من كلام العرب[7] . ويمنع سيبويه – رحمه الله – القياسَ على ما

---

(١) الأصول للدكتور : تمام حسان ٦٩ ، ويرى الدكتور تمام حسان – رحمه الله – أن السماع أشمل من النقل ، بينما يذهب الدكتور : محمود نحلة إلى أن النقل أشمل من السماع . ينظر : أصول النحو العربي ٣١ ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ١٥١ .

(٢) الاقتراح ٤٨ .

(٣) المقاصد ٥/ ٢٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٥٣ .

(٥) الكتاب ١/ ٧١ .

(٦) الكتاب ١/ ٢١٢ .

(٧) ينظر في ذلك : فهارس كتاب سيبويه للأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ ٣٥ وما بعدها ، وسيبويه والضرورة الشعرية لأستاذي الجليل الدكتور : إبراهيم حسن ـ طيب الله ثراه ـ ٢٢ ، ٢٣ ، وضوابط الفكر النحوي للدكتور : محمد عبد الفتاح الخطيب ١/ ٢١٧ ، ٢١٨ . والنحو العربي واللسانيات للدكتور : عبد الله الجهاد ٤٧ – ٥٠ .

وقد زعم بعض المعاصرين أن سيبويه ـ رحمه الله ـ لم يسمع عن العرب في بواديهم ، وأن هذه الأقوالَ المنثورةَ في كتابه الدالةَ على سماعه عن العرب إنما هي أقوالٌ منقولةٌ عن شيوخِه السابقين . ينظر : سيبويه جامع النحو العربي للدكتور : فوزي مسعود ٣٢ ، ٣٣ ، وينظر في الرد عليه : دراسات وتعليقات في اللغة للدكتور : رمضان عبد التواب – رحمه الله – ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

لَم يُسمع ؛ فيقول : «**قف حيث وقفوا**»[1] ، ويقول ـ أيضا ـ : «**فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأَجِزْ منه ما أجازوا**»[2] . وقد اقتفى النحاة أثر سيبويه في احتجاجهم بالسماع .

(١) الكتاب ١/ ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١٤ .

ثالثا : الاعتراض على الاستدلال بالنقل .

من المُسَلَّمِ به أن النحاة بنوا قواعدهم على استقراء الكلام العربي الموثوق بفصاحته ، وأن أدلة النقل كانت حاضرة عند أصحاب المذاهب المختلفة ؛ إذ كان كل فريق يتمسك بدليل من هذه الأدلة محتجا به على صحة مذهبه ، كما كان تضعيف المذهب أوردُّه يعتمد على الاعتراض على الأدلة النقلية ببيان عدم صحة الاستدلال بها .

على أن (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) ليس معناه ردَّ المنقول أو إنكارَ وُجوده ، بل المراد به : **منع المستدل به من اتخاذه دليلا على صحة ما يذهب إليه** ، وإذا كان الاستدلال بالنقل معناه – كما سبق – «**طلب دليل من الكلام العربي الموثوق بفصاحته يصح القياس عليه**» ، فإنه يمكن تعريف (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) بأنه «**منع بعض الكلام العربي الفصيح من أن يكون دليلا يصح القياس عليه**» .

ويُعدُّ أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) أولَ مَن أوضح ـ نظريا ـ معالم الاعتراض على الاستدلال بالنقل ؛ فقد عقد في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلا عن الاستدلال بيَّن فيه أن أدلة صناعة الإعراب ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ثم عقد – لكيفية الاعتراض عليها – ثلاثة فصول ، أولها : «**في الاعتراض على الاستدلال بالنقل**»، وقسَّم الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالنقل قسمين :

أحدهما : ما يرد على النقل من جهة سنده .

والآخر : ما يرد عليه من جهة متنه ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «اعلم أن الاعتراض

على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين :

الإسناد والمتن ، فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين :

أحدهما : أن تطالبه بإثبات الإسناد.

والثاني : أن يطعن في إسناده.

وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه :

أحدها : أن تختلف الرواية .

والثاني : أن يستدل بما لا يقول به .

والثالث : أن يشاركه في الدليل .

والرابع: التأويل .

والخامس : المعارضة»[1].

و«لأن أمر رسالة (الإغراب) قائمٌ على الجدل ، وبِهِ وُسِمت استطرد الأنباري ليضع تأصيلا في الردِّ على كل لونٍ من ألوان هذه الاعتراضات»[2] .

والقول بأن أبا البركات الأنباري هو أول مَن أوضح معالمَ الاعتراض على الاستدلال بالنقل لا يعني أن هذا النوعَ من الاعتراض لم يكن موجودا من قبل ، بل عرفه السابقون من النحاة ، ومارسوه تطبيقا في مصنفاتهم بدءا من كتاب سيبويه[3] ،

(١) السابق ٤٦ ـ ٥٣ .

(٢) الاعتراض النحوي عند ابن مالك ١٧١ .

(٣) لا يطمع الباحث في أن يعثر في كتاب سيبويه على كثير من الاعتراض على الاستدلال النقلي ؛ لأن الاعتراض على الدليل – في حقيقته – اعتراض على حكم نحوي ساق له صاحبه من الأدلة ما يُعضده ، وردَّ مخالفُه الحكمَ واعترض أدلتَه ومنع استدلالَ المستدل بها ، ولم يضع سيبويه كتابه ليعرض فيه مسائل الخلاف ، وما استدل به كل فريق ، وإن كان الخلاف بين النحويين قد أخذ طابع الجد ، ولبس ثوب التنافس العنيف في عهد سيبويه والكسائي، على أننا لا نعدم بعض أدلة النقل التي ردَّ سيبويه الاستدلال بها .

وإن نظرةً إلى الكتب المصنفة قبل الأنباري لَتكْشِف عن عناية أصحابها بالاعتراض على الأدلة النقلية التي رآها مخالفوهم صالحة لأن يُقاسَ عليها . وقد كان هذا الاعتراض من الجهتين اللتين ذكرهما الأنباري : السند ، والمتن .

فمن أمثلة الاعتراض على الدليل من جهة سنده ما ردَّ به المبردُ قولَ سيبويه بجواز إعمال لام الأمر محذوفة في الشعر ؛ فقد استدل سيبويه بقول الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[1]

أي : لتفد[2] ، «وقد أنكر المبرد هذه الضرورة ، فهو لا يجيز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في شعر أو نثر»[3] ، ولا يرى في هذا البيت دليلا على حذف اللام وإبقاء عملها ؛ لأن «هذا البيت ... ليس بمعروف»[4] ، ونُقِل عنه أنه قال : لا يُعرف قائله ، ولا يُحتجُّ به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره»[5] .

ومن أمثلة الاعتراض على الاستدلال بالنقل من جهة سنده ـ أيضا ـ ما ردَّ به أبو سعيد السيرافي ما استدل به الفراء أو غيره من الكوفيين على جواز مد المقصور في الشعر[6] من قول الشاعر :

---

(١) البيتُ من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد نُسِب إلى أبي طالب عمّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وحسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ، والأعشى ، وليس في ديوان واحد منهم ، كما قال محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ وينظر تخريجُه والحديث عنه في حواشي كتاب الشعر للفارسي ٥٢ ، وحواشي أمالي ابن الشجري ٢/ ١٥٠ للأستاذ : محمود محمد الطناحي ـ طيب الله ثراه ـ .

(٢) الكتاب ٣ / ٨ .

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية ١٦١ لأستاذي الجليل الدكتور : إبراهيم حسن إبراهيم ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ .

(٤) المقتضب ٢/ ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) خزانة الأدب ٩/ ١١ ، ١٢ . نقلا عن مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٥٧ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٧٤٥ وما بعدها .

قَــدْ عَلِمَــتْ أُخْــتُ بَنِــي السَّــعْلَاءِ ... وَعَلِمَــتْ ذَلِــكَ مَــعَ الْجِــرَاءِ

أَنَّ نِعْــمَ مَــأْكُولًا عَلَــى الخَــوَاءِ ... يَـا لَـكَ مِـنْ تَمْـرٍ وَمِـنْ شِـيْشَاءِ

يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ واللَّهَاءِ [1]

ووجه الاستدلال بهذه الأبيات أن قائلها مد (السعلاء) و(الخواء)، وهما مقصوران، فدل ذلك على جواز مد المقصور في الشعر. ورأى السيرافي أنه لا حجة فيها على صحة ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنها «**أبيات غير معروفة، ولا يُعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها**»[2].

و(التأويل) هو أكثر ما يُعترض به على الاستدلال بالنقل من جهة متنه، ففي كتاب سيبويه الاعتراض على الاستدلال بقول العرب: (ليس خلق الله مثله) ونحوه مما ظاهره إهمال (ليس) كما تُهمل (ما)، وهو قولٌ لبعضهم وصفه سيبويه بالزعم؛ فقال: «وقد **زعم** بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ(ما)، وذلك **قليل لا يكاد يُعرف**، فهذا يُجَوِّز أن يكون منه: ليس خلق الله مثله، وليس قالها زيد»[3]، وإنما لم يرتض سيبويه أن يكون في هذا القول ونحوه دليلٌ على صحة إهمال (ليس)؛ لأنه كلَّ ما يُستشهد به على هذا القول يُمكن تأويله بتقدير ضمير الشأن اسما لـ(ليس)، ويكون «خلق وما بعده جملة في موضع الخبر»[4]. قال سيبويه: «والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارا، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة»[5].

ومن أمثلته ـ أيضا ـ ما ذكره السيرافي في قول الشاعر:

قَنَافِــذُ هَــدَّاجُونَ حَــوْلَ بُيُــوتِهِمْ ... بِــمَا كَــانَ إِيَّــاهُمْ عَطِيَّــةُ عَــوَّدَا

---

(١) ينظر البيتان الأخيران في ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ١٧٩ وفي شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٤٢، وتنظر الأبيات كلها في الإنصاف ٧٤٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٥٠. (طبعة الهيئة العامة للكتاب).

(٣) الكتاب ١/ ١٤٧.

(٤) شرح السيرافي ٢/ ٥ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٥) الكتاب ١/ ١٤٧.

فقد استدل بعض النحويين بهذا البيت على جواز الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر ، ورده السيرافي ، فمنع أن يكون (عطية) اسم (كان) ، و(عودا) خبرها ، وذكر أن البيت يحتمل غير ما ذهب إليه المُجَوِّزُ ؛ إذ يحتمل أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن محذوفا ، وجملة (عطية عودا) خبر (كان) ، كما يحتمل زيادة (كان) ، وعلى كلا التوجيهين لا يكون في البيت دليل على جواز الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر . قال السيرافي : «وهذا البيت لا حجة فيه ؛ لأنه يجوز أن تجعل في (كان) ضمير الأمر والشأن ، وتنصب (إياهم) بـ(عودا) ، وتجعل الجملة في موضع خبر للضمير الذي في (كان) ، ويجوز أن تكون زائدة ، ويكون تقديره : بما إياهم عطية عود» (١) .

وإذا كان الأنباري يعترض على الاستدلال بما تعددت روايته ، فقد سبقه إلى ذلك بعضُ علماء العربية ، ومنهم الزجاج وأبو سعيد السيرافي .

أما الزجاج فقد منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ، فلا يجوز ـ عنده ـ شحما تفقأتُ ، ولا حجة في قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا … وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ (٢)

لأنه لم يسمع مَن يرويه هكذا ، وإنما الرواية المشهورة عند أهل هذا الشأن :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ (٣)

فـ(نفسي) اسم (كان) ، و(تطيب) خبرها ، كأنه قال : وما كان نفسي طيبة (٤) .

وأما أبو سعيد السيرافي فقد ردَّ ما أنشده الكوفيون والأخفش دليلا على جواز ترك صرف ما ينصرف ؛ فمما أنشدوه قول الشاعر :

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٦٣ ، ٦٤ . (طبعة الهيئة العامة للكتاب) .

(٢) البيت من الطويل ، وقد اخْتُلِفَ في قائله ، واستشهد به المبرد في المقتضب ٣/ ٣٧ ، وأبو علي في الإيضاح ٢٢٤ ، وابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٤ .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٢٤ .

(٤) المقتصد ٢/ ٦٩٥

فَــمَا كَــانَ حِصْــنٌ وَلَا حَــابِسٌ   يَفُوقَــانِ مِــرْدَاسَ فِــي مَجْمَــعِ[1]

فـ(مرداس) علمٌ مصروف ؛ إذ لا مانع يمنعه من الصرف ، وليس بعلم على قبيلة فيُتأول ، ومنه ـ أيضا ـ قول الشاعر :

وَمُصْــعَبُ حِــينَ جَــدَّ الأَمْــ (م)   ــــرُ أَكْثَرُهَــا وَأَطْيَبُهَــا[2]

فـ(مصعب) علم مصروف ، وقد منعه الشاعر من الصرف ، وبهذين البيتين وغيرهما استدل الكوفيون والأخفش على جواز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، ورد السيرافيُّ استدلالهم بأن الرواية في البيتين على غير ما أنشدوه . قال ـ رحمه الله ـ : «فأما بيت عباس بن مرداس ، فإن الرواية عند أصحابنا : يفوقان شيخَي في مجمع .... وأما قوله : ومصعب حين جد الأمر فإن أصحابنا يروونه : وأنتم حين جد الأمر» [3] .

ويتبين مما سبق أن «**الاعتراض على الدليل قديمٌ قِدَم الدليل نفسه**»[4] ، وأن السابقين الأولين من النحاة قد أولوه عنايتهم ، ولكنه قد كثر كثرةً ظاهرةً في كتب الخلاف النحوي[5] ، كما كثر – أيضا – في كتب المتأخرين من النحاة الذين حرَصوا على ذِكر مسائل الخلاف والترجيح بينها[6] .

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائله : العباس بن مرداس السلمي . ينظر ديوانه ٨٣ .

(٢) البيت من مجزوء الوافر ، وقائله : عبيد الله بن قيس الرقيات . ينظر ديوانه ١٢٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٠٥ ، ١٠٦ (طبعة الهيئة العامة للكتاب) .

(٤) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٥ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١١٢ ، ١٣٥ ، ١٧٩ ، ٢١٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٧ ، ٣١٠ ، ٤٣٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٨١ ، ٥٦٥ ، ٥٩٠ ، ٦٣٧ ، ٦٤٧ ، ٧١٤ ، ٧٥٠. وغيرها . والتبيين : ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٦ ، ٣٣٨ ، ٣٧٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٤٣١ ، ٤٥٥ . وغيرها . وائتلاف النصرة : ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٣٤ ، وغيرها .

(٦) ينظر مثلا : أسرار العربية للأنباري ١٠٤ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٨٢ ، ٢٥٧ ، ٢٨٢ ، واللباب للعكبري ١/ ١٦٩ ، ١٧٦ ، ٢١١ ، ٢٥٤ ، ٣٤٧ ، ٢/ ٥٣ ، ٩٩ ، والكافي لابن أبي الربيع ١/ ٩٩٣ ، ١١٥٧ ، ٢/ ٢٦٣ ، ٢٩٨ ، ٨٩٨ .

المبحث الأول[1] :

القرآن الكريم وقراءاته

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند الشاطبي.

عدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وقراءاته .

نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته .

(١) صدرت من هذا المبحث طبعة موجزة محدودة ، وهي على موقع :

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند الشاطبي.

أولا : القرآن الكريم :

لا يُذكر الإمامُ الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ إلا ويُذكر معه عُلُوُّ كعبه ورسوخُ قدمِه في علوم الدين وتضَلُّعُهُ من الفقه والتفسير والأصول،حتى وُصِف ـ رحمه الله ـ بأنه «من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقها وأصولا وتفسيرا وحديثا وعربية»[1]، وقد كان الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ «**ريان من علم الشريعة أصولها وفروعها، معقولها ومنقولها، غيرَ مُخْلِدٍ إلى التقليد والتعصب للمذاهب**»[2]، ومَن كانت الشريعة قبلته وعلوم الدين وِجهته فلا بد أن يتخذ القرآن الكريم «**سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الليالي والأيام، نظرا وعملا**»[3]، وهكذا كان الشاطبي، فما وصل إلينا من آثاره يشهد بأن آيات القرآن الكريم كانت تنثال على قلمه انثيالا، فيذكر في الموضع الواحد من الآيات ما يدل على حفظه ويرشد إلى استحضاره ويبرهن على إحاطته وتمكنه[4] .

وكما شهدت بذلك مؤلفاتُه في علوم الشريعة شهد به كتابه (المقاصد الشافية

---

(١) نيل الابتهاج ٤٨

(٢) الموافقات ١/ ١٢٤ من كلامه ـ رضي الله ـ في مَن يُسمح له بالنظر في كتابه (الموافقات).، وكأنما كان يصف نفسَه؛ إذ هو أحقُّ مَن يوُصف بهذه الصفات.

(٣) الموافقات للشاطبي ٤/ ١٤٤.

(٤) ينظر ـ مثلا ـ الموافقات ١/ ٧٤، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٣٦، ٥٣٧، وغيرها.

في شـرح خلاصـة الكافيـة)؛ إذ «**لا يخلـو بـابٌ مـن أبـواب النحـو ومسـائله إلا والاستدلال بالقرآن الكريم حاضرٌ ومقدَّمٌ على غيره من الشواهد**»[1]، ويـدل عـلى استحضار الشاطبي لآيات الكتاب العزيز تلك الأحكـام التـي كـان يـذكرها بـين الحين والآخر، من نحو قوله: «**وهو في القـرآن كثيـر**»[2]، وقولـه: «**ومثـل هـذا في القرآن كثير جدا**»[3]، وقوله في إعمال ثاني العاملين في بـاب التنـازع: «**قـد جـاء في القرآن، بل لم يجئ به إلا هو**»[4]، وقوله في جواز إظهار الفعل وإضماره إن دلَّ عليـه دليلٌ: «**وقد جاء في القرآن الكريم الوجهان معا**»[5]، وقوله: «**لا تجد في القـرآن اسـم إشارة مجردا من الكاف وهاء التنبيه أيضا معا**»[6]، وقوله: **لم يقع** [اسم الإشارة] **غير مكرر معه (ها) إلا في قوله:** ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ﴾[7][8]، ومثـل هـذه الأحكـام لا تصدر إلا عن عالم كان يتلو كتاب الله آناء الليل وأطراف النهار.

ومن مظاهر عناية الشاطبي بالقرآن أنه قد حشد في كتاب (المقاصد) الكثيرَ من آيات الكتاب العزيز حتى تجاوز ما ذكره من آياته مائتين وألفـا[9]، تكـرر بعضـها، وقد استدل بها على قواعد النحو والصرف، ومسائل من اللغة وغيرها.

ولما كان كتاب (المقاصد الشافية) شرحا لأرجوزة ابن مالك كان من البديهي أن يفسر الشاطبيُّ ألفاظَ الألفية، ففسر بعض ألفاظها بالقرآن، إذا وجد لها مثيلا في كتاب الله[10]، فإذا قال ابن مالك:

(١) الأدلة النحوية الإجمالية ١٢٩ .
(٢) المقاصد ٤/ ١٤٤.
(٣) المقاصد ٤/ ٦٧٨.
(٤) المقاصد ٣/ ١٨٨.
(٥) المقاصد ٢ / ٥٦٣.
(٦) المقاصد ١/ ٤١٧ .
(٧) سورة آل عمران. آية ١١٩
(٨). المقاصد ١/ ٤١٧.
(٩) ينظر: فهرس الآيات القرآنية لكتاب المقاصد ١٠ / ٥ ـ ٦٠.
(١٠) أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي ٥٤٦.

وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ[1]

فسر الشاطبيُّ (الحَظْر) بـ(المَنْع)؛ فقال: «و(حَـظَـرَ) مـعـناه: (مَـنَعَ)، **ومنـه قــوله تعــالى**: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [2] [3]، وإذا مَثَّـل ابـن مالـك للفعـل (أنشأ)بقوله:

أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو[4]

فسـر الشـاطبي معنـى (السـائق) مستشـهدا بآيـة مـن القـرآن الكـريم؛ فقـال: «**والسائق من: ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا، إذا قـدمها بـين يديـه، ومنـه قولـه تعالى**: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [5][6]. واستدل بالقرآن على جواز التذكير والتأنيث في لفظ (الكلم) الوارد في قول ابن مالك:

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ[7]

فقال: «الكلم يُذكر ويُؤنث كسائر الأجناس، فتقول: هو الكلم، وهي الكلم، كما تقول: هو النخل، وهي النخل، فقد قال تعـالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [8]، وفي موضع آخر: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [9] [10].

ويستشهد بالقرآن الكريم ليبيّن صحة استعمال ورد في الألفيـة، ومـن ذلـك أن

---

(١) ألفية ابن مالك ٩٠ .

(٢) سورة الإسراء. آية ٣٠

(٣) ينظر: المقاصد ٢/ ١٥٩.

(٤) ألفية ابن مالك ٩٢ .

(٥) سورة ق. آية ٢١ .

(٦). ينظر: المقاصد ٢/ ٢٨٥.

(٧) ألفية ابن مالك ٦٩ .

(٨) سورة الحاقة. آية ٧ .

(٩) سورة القمر. آية ٢٠ .

(١٠) المقاصد ١/ ٤١ .

ابن مالك ـ رحمه الله ـ قال:

(أَلْ) حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَوِ الـلَّامُ فَقَـطْ فـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: الـنَّمَطْ[1]

فمعنى (عَرَّفْتَ): أردت التعريف، أي أنه عَبَّر بالفعل عن إرادته[2]؛ فقال الشاطبي: وهذا في الكلام العربي الفصيح موجودٌ، ففي القرآن الكريم: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[3]... المعنى: أردنا إهلاكها... ويقع ذلك مع إذا، نحو: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾[4]، و﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾[5]، وإذا كان هذا موجودا في الكلام، فلا مانع من استعماله»[6].

وقد يقع في الألفية ما ظاهره مخالفة القياس، فيستشهد الشاطبي على صحته وموافقته القياس بآية من القرآن الكريم، ومن ذلك حذف آخر المضارع المعتل الذي لم يُسبق بجازم في قول ابن مالك:

وَبَعْـضُ الاَسْـمَاءِ يُضَـافُ أَبَـدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَـأْتِ لَفْظًا مُفْـرَدَا[7]

فأصل (يأت): يأتي، فحذفت الياء دون جازم، ونظيره من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾[8] [9].

و«قد اعتنى الشاطبي كثيرا بإعراب الألفية»[10]، واستشهد في بعض الأعاريب

---

(١) ألفية ابن مالك ٨٥ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٦٨٩.

(٣) سورة الأعراف. آية ٤ .

(٤) سورة النحل. آية ٩٨ .

(٥) سورة المائدة. آية ٦ .

(٦) المقاصد ١/ ٥٥٦.

(٧) ألفية ابن مالك ١١٨ .

(٨) سورة هود. آية ٢٦ .

(٩) المقاصد ٤/ ٥٩.

(١٠) أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي ١١٤.

بنظائر التراكيب من القرآن الكريم، فعند شرح قول ابن مالك:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي[1]

يبيِّن الشاطبي أن (مبني) ليس معطوفا على (معرب)، كما يُوهِمُ ظاهرُ العبارة، وإنما هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ومنه مبني،«**لكن حُذِف لفظ (منه) في الثاني؛ لبيان المعنى مع الحذف، ونظيره قوله تعالى:** ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَۖ مِنۡهَا قَآئِمٞ وَحَصِيدٞ﴾[2]. **المعنى ـ والله أعلم ـ ومنها حصيد**»، **ومثله قوله تعالى:** ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾[3]، **وهو كثير**[4].

ومما ذكر له الشاطبيُّ نظيرا من القرآن الكريم قول ابن مالك:

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ(ابْنِـي أَكْرَمَـكْ)　　　وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ(سَلِيهِ مَا مَلَـكْ)[5]

يقول الشاطبي: «و(ما) من قوله: (سليه ما ملك) استفهامية علقت الفعل الذي هو (سل) عن التعدي إلى مفعوله الثاني، كقوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[6].[7].

وقد يعضد الشاطبي الأمثلة المصنوعة التي ذكرها غيره بآية من كتاب الله، ومن ذلك أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ ذكر أن (من) الجارة تأتي للمجاوزة، نحو: عذتُ منه[8]. قال الشاطبي: تكون [من الجارة] للمجاوزة، نحو: عذت منه وأنفت

---

(١) ألفية ابن مالك ٧١ .

(٢) سورة هود. آية ١٠٠

(٣) سورة هود. آية ١٠٥ .

(٤) المقاصد ١/ ٧٢، ٧٣.

(٥) ألفية ابن مالك ٧٧ .

(٦) سورة البقرة. آية ٢١٩ .

(٧) المقاصد ١/ ٢٦٥ .

(٨) شرح التسهيل ٣/ ١٣٤.

منه، **وفي القرآن**: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾[(١)] [(٢)].

وقد ينقل الشاطبي بعض الشواهد القرآنية عمَّن سبقه من النحاة فيُضيف إليها شواهدَ أخرى، من ذلك ما نقله الشاطبيُّ في وقوع جملة القسم خبرا عن المبتدأ، فقد ذهب الجمهور إلى جوازه، وذهب ثعلبٌ إلى المنع، فردَّ ابنُ مالك قولَ ثعلب[(٣)]؛ لوقوع جملة القسم خبرا عن المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[(٤)]. ونقل الشاطبيُّ هذه الآيةَ عن ابن مالك، ثم زاد عليها ثلاثَ آياتٍ أخرى، هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[(٧)] [(٨)].

وتعدد الشواهد القرآنية في الموضع الواحد من السمات البارزة في كتاب (المقاصد الشافية)؛ إذ كان الشاطبي ـ رحمه الله ـ حريصا على أن يضم الشبيه إلى شبيهه، وأن يقرن النظير بنظيره، وهذه السمة أبرزُ ما تكون عند حديث الشاطبي عن الأدوات، فالحديث عنها هو الميدانُ الفسيحُ الذي تظهر فيه إحاطة الشاطبي بآيات القرآن الكريم واستظهاره لها، فإذا ذكر ابنُ مالك أن الواوَ العاطفةَ لا تدلُّ على ترتيبٍ، فيُعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، فقال:

فَاعْطِفْ بِـ(وَاوٍ) لاحِقًا أَوْ سَابِقَا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا[(٩)]

---

(١) سورة غافر. آية ٢٧ .

(٢) المقاصد ٢/ ٥٩٤.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣١٠.

(٤) سورة النحل. آية ٤١ .

(٥) سورة العنكبوت. آية ٧ .

(٦) سورة العنكبوت. آية ٥٨ .

(٧) سورة العنكبوت. آية ٦٩ .

(٨) ينظر: المقاصد ١/ ٦٣٠.

(٩) ألفية ابن مالك ١٣٦ .

وجدنا الشاطبي ـ رحمه الله ـ يسوق من آيات القرآن الكريم ما يدل على حالاتها الثلاث؛ فيقول: «فَمِمَّا جاء فيه الترتيبُ اللفظيُّ موافقًا للترتيبِ الزمانيِّ قولُه تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [1]، وقولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [2]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [3]......، ومِمَّا جاء على عكسِ الترتيبِ قولُه تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [4]، وقولُه تعالى: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ﴾ [5]....، وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [6]، ومِمَّا جاء على المعيةِ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [7][8] .

وكثيرا ما كان الشاطبي يورد آيتين أو أكثر في الموضع الواحد، فَمِمَّا أورد فيه آيتين اتصالُ نونِ الوقايةِ ببعض الأحرف الناسخة؛ فقد ذكر أن الكثيرَ في لسان العرب اتصالُ نون الوقاية بـ(ليت)، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [9]، وقوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [10]، وأن الكثير عدم اتصالها بـ(لعل)، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [11]، وقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ

(١) سورة الزلزلة. آية ١، ٢ .

(٢) سورة الحج. آية ٧٧ .

(٣) سورة ق. آية ٤٣ .

(٤) سورة الدخان آية ٣٧ .

(٥) سورة الحاقة. آية ٩ .

(٦) سورة الأحزاب. آية ٧ .

(٧) سورة البقرة. آية ١٢٧ .

(٨) المقاصد ٥/ ٧٠، ٧١ .

(٩) سورة النبأ. آية ٤٠

(١٠) سورة الفرقان. آية ٢٨ .

(١١) سورة غافر. آية ٢٦ .

أَطَّلِعُ ﴾[1][2].

ومما أورد فيه ثلاث آيات توكيدُ الجملة، حيث ذكر فيه قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[5][6].

ومما أورد فيه أربع آيات عطف الفعل على اسم يشبهه، فمنه قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾[10] على قراءة الكوفيين[11].

ومما أورد فيه خمس آيات حذف الواو ومعطوفها، فمن شواهده قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[12]، أي: والبرد، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[13]، قالوا: معناه: ولم تعبدني، وقوله تعالى: ﴿لَا[14]

---

(١) سورة القصص. آية ٣٨.

(٢) المقاصد ١/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) سورة المدثر. ١٩، ٢٠.

(٤) سورة النبأ ٤، ٥.

(٥) سورة الشرح ٥، ٦.

(٦) المقاصد ٥/ ٣١.

(٧) سورة العاديات ٣، ٤.

(٨) سورة الملك. آية ١٩.

(٩) سورة الحديد. آية ١٨.

(١٠) سورة الأنعام. آية ٩٦.

(١١) المقاصد ٥/ ١٨٧، وتنظر القراءة في: السبعة ٢٦٣. والكوفيون هم: عاصم وحمزة والكسائي.

(١٢) سورة النحل. آية ٨١.

(١٣) سورة الشعراء. آية ٢٢.

(١٤) سقطت من المطبوع.

﴿ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾[١]، أي: بين أحد وأحد، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾[٢]، يريد: ومن أنفق من بعده وقاتل ، وقوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾[٣]، قالوا: معناه: والشر[٤].

واستشهاد الشاطبي ـ رحمه الله ـ بالآيتين الأخيرتين يُسلمنا إلى أمر ذي بال، وهو أن الشاطبي ـ وهو النحوي المفسر[٥] ـ كان يحرص على الاستعانة بالسياق، ويستدل به على المحذوف، فقد قدر المحذوف في الآية الأولى بقوله: «يريد: ومن أنفق من بعده وقاتل ؛ لأنه مدلول عليه بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ﴾، وقدر المحذوف في الآية الثانية: والشر؛ استدلالا بوجود المتقابلات في الآية نفسها: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ﴾[٦].

ولم يكتف الشاطبي ـ رحمه الله ـ بتقدير المحذوف عن طريق النظر في الآية نفسها، بل امتد نظره إلى القرآن كله، فجعل المذكور في موضع دليلا على تقديره في موضع آخر، وذلك في حديثه عن تقدير المضاف في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[٧]، فالتقدير: هل يسمعون دعاءكم،«**ويدل على هذا قوله تعالى:** ﴿ إن

---

(١) سورة البقرة. آية ٢٨٥ .

(٢) سورة الحديد. آية ١٠ .

(٣) سورة آل عمران. آية ٢٦ .

(٤) المقاصد ٥/ ١٦٤، ١٦٥.

(٥) لم يترك الشاطبي مصنفا في التفسير، لكن مؤلفاته تشهد ببراعته في هذا العلم الجليل، وإحاطته بمصنفاته.؛ إذ إن الناظر في مؤلفاته الأخرى يرى تعدد أقواله في التفسير، وقد نهض الدكتور محمد بن عبد الله الضالع فجمع ما تفرق من أقوال الشاطبي في تفسير الآيات، ورتبها على ترتيب المصحف الشريف، وسمى هذا العمل النافع : أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير جمعا ودراسة .

(٦) ينظر: الموافقات ٢/ ١٦٦ . وينظر: أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير ١/ ٣٦٧.

(٧) سورة الشعراء. آية ٧٢ .

﴿تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ﴾[1][2].

كما كان الشاطبي ـ رحمه الله ـ يُراعي نظائر الآيات في ترجيح إعراب على إعراب؛ إذ إن من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يحمل المعرب كلاما على شيء، أي على معنى أو وجه من الإعراب، ويشهد استعمالٌ آخرُ في نظير ذلك الموضع بخلافه[3]، ومن ذلك ما ذكره الشاطبي ـ رحمه الله ـ من أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ احتج لجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار بقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[4]، فعطف (المسجد الحرام) على الضمير في (به)، ورده الشاطبي؛ لأن المعنى ـ حينئذ ـ أنهم كفروا بالمسجد الحرام، وليس هذا المعنى مرادا، وإنما المعنى المراد هو «**أنهم صدوا عن عن المسجد الحرام، فهو عطف على (سبيل)؛ كالآية الأخرى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾»[5][6].

وكان الشاطبي ـ رحمه الله ـ يستدلُّ بآيات القرآن الكريم لإبطال رأي يُخالفه، وقد سبق أنه استدلَّ بآيات من القرآن الكريم وقعت فيها جملة القسم خبرا؛ ليؤيد مذهب الجمهور ويرد قول ثعلب بامتناع وقوع جملة القسم خبرا، كما ردَّ قولَ الكوفيين والزمخشري بلزوم الواو في الجملة الاسمية الواقعة حالا[7]؛ لأن الجملة الاسمية تقع حالا مقترنةً بالواو، وخالية منها، فمن اقترانها بالواو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ

(١) سورة فاطر. آية ١٤ .

(٢). المقاصد ٥/ ١٥٨.

(٣) مغني اللبيب ٥٩٣، وينظر: غنية الأريب ٤/ ٣٥٨ .

(٤) سورة البقرة. آية ٢١٧ .

(٥) سورة الحج. آية٢٥ .

(٦) المقاصد ٥/ ١٥٨. وينظر: مغني اللبيب ٥٤٠، ٥٤١.

(٧) المفصل ١١٤ ، وهمع الهوامع ٤/ ٤٧ .

أَنفُسُهُمْ ﴾ [1]، ومـن خلوهـا مـن الـواو قولـه تعـالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [2]، وقولـه تعـالى: ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [3]، وقولـه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [4]، وبهذه الآيـات وغيرها ردَّ الشاطبيُّ مذهبَ الكوفيين والزمخشري؛ فقال: «**وما قاله وقـالوه غيـر صحيح**»[5].

ثانيا: القراءات القرآنية:

الحديث عن القراءات القرآنية وموقف النحاة منها قبولا وردا حـديثٌ متعـدد الجوانب متشعب الأنحاء، وخلاصته أن النحويين قد ذكروا أن «كل مـا ورد أنـه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شـاذًّا»[6]، وأن «كلام الله أفصحُ كلامٍ وأبلغُه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»[7]، ومع ذلـك نظر بعض النحاة إلى القراءات «على أنها نصٌّ من النصـوص يخضـع لكـل أشـكال النقد من القبول والترجيح والتضعيف والرد»[8]. ذلك ـ بإجمـال ـ موقـف النحـاة من القراءات القرآنية، فما موقف أبي إسحاق الشاطبي؟

كان (علم القراءات) أحد العلوم التي برع فيها أبو إسـحاق الشـاطبي؛ إذ قـرأ على شيخه أبي عبد الله محمد بن الفخـار بـالقراءات السـبع في سـبع ختمـات[9]،

---

(١) سورة آل عمران. آية ١٥٤.

(٢) سورة البقرة. آية ٣٦.

(٣) سورة طه. آية ١٢٣.

(٤) سورة الزمر. آية ٦٠.

(٥) ينظر: المقاصد ٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٦.

(٦) الاقتراح ٤٨.

(٧) خزانة الأدب ١/ ٩

(٨) أثر القراءات السبع في تطـور الفكـر اللغـوي ٩، ويُنظـر: المعيـار في التخطئة والتصـويب ٦٢، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية حتـى نهايـة القـرن الرابـع الهجـري ٧٨، وضـوابط الفكـر النحوي ١/ ٢٩٦.

(٩) برنامج المجاري ١١٩.

وأجازه شيخه أبو عبد الله المقري ببعض كتاب التيسير في القراءات السبع للداني ، وببعض متن الشاطبية(١) ، وظهر أثر ذلك واضحا في كتابه (المقاصد الشافية) ، فقد حشد فيه كثيرا من القراءات القرآنية ، مستدلا بها على مسائل اللغة وقواعد النحو والصرف ، وقد استدل الشاطبي بالقراءات القرآنية على لغات العرب ، فذكر أن اسم الفعل : (هيهات) فيه ثلاث لغات : الفتح لأهل الحجاز ، والكسر لتميم وأسد ، ومن العرب من يضمها ، ومنهم من يُنون في اللغات الثلاث ، وقرئ بجميع ذلك في قوله تعالى : ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾(٢) .

وذكر أن بعض العرب يُهمل (أن) المصدرية ؛ حملا على (ما) المصدرية ، ثم يقول : ومنه ما رُوي في غير السبع من قوله تعالى : «لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة»(٣)، برفع (يتم)(٤) . وقد استدل الشاطبي بقراءة قرآنية لبيان الأصل المرفوض في كلمتي (خير ، وشر) ؛ فإن أصلهما : (أخير ، وأشر) ، «إلا أنهم رفضوا الأصل لكثرة الاستعمال فيهما ، وحذفوا الهمزة ، وقد جاءوا بهما على الأصل نادرا . قال رؤبة :

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الْأَخْيَرِ(٥)

---

(١) السابق ١٢٠ . والتيسير كتاب لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) وهو أحسن الكتب المصنفة في القراءات السبع ، كما قال الزركشي في البرهان ١/ ٣١٨ . والشاطبية منظومة في علم القراءات للقاسم بن فِيُرّة (ت ٥٩٠هـ) واسمها : (حرز الأماني ووجه التهاني) ، وتشتمل على ثلاثة وسبعين ومائة وألف بيت ، وقد وضعها الشاطبي مقتفيا في وضعها كتاب التيسر السابق ذكره ، وعليها شروح كثيرة ، أشهرها : إبراز المعاني من حرز الأماني لابن شامة (ت ٦٦٥هـ) . ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التيسير للدكتور : حاتم صالح الضامن ـ طيب الله ثراه ـ ص ٨ ، ٩ ، وبحث : الشاطبية وشروحها للأستاذة : أنيسة الغازي .

(٢). سورة المؤمنون . آية ٣٦ . ينظر : المقاصد ٥/ ٥٠٢ ، والمحتسب ٢/ ٩٠ ، ومختصر في شواذ القراءات ٩٩ .

(٣) سورة البقرة . آية ٢٣٣ .

(٤) المقاصد ٦/ ١٣ .

(٥) نسبه إلى رؤبة ابنُ الأنباري في الزاهر ١/ ٤٩٠ ، وليس في ديوانه .

وقرأ أبو قلابة : «من الكذاب الأَشَرّ»[١] .

وقد يعضد ما ورد في نظم الألفية بقراءة قرآنية ، ومن ذلك حذف الهمزة من الفعل (جاء) في قول ابن مالك :

(جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)[٢]

فقد ذكر الشاطبي نظير هذا الحذف في إحدى القراءات ؛ فقال : «حذف الناظم همزة (جاء) ؛ للهمزة التي بعدها ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء في نحو : «جا أجلهم» [٣] .

وأكثر الشاطبي ـ رحمه الله ـ من الاستدلال بالقراءات القرآنية على قواعد النحو، ولم يُفرق بين القراءات السبع وغيرها ، فتراه يستدل بقراءة الكسائي: «ألا يا اسجدوا»[٤] على جواز حذف المنادى قبل الأمر[٥] ، ويستدل بقراءة ابن محيصن: «سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم»[٦] على جواز حذف همزة الاستفهام ، وهي مرادة في المعنى إذا أُمن اللبس[٧] .

وقد يسوق قراءتين إحداهما من السبع والأخرى من غيرها ليستدل بهما على حكم واحد ، كما فعل في استدلاله على جواز حذف العائد من جملة الخبر ، فقد استدل عليه بقوله تعالى: «وكلٌّ وعد الله الحسنى» [٨] برفع (كل) ، وهي قراءة ابن عامر [٩] ، وبقراءة من رفع (حكم) من قوله تعالى : «أفحكمُ الجاهلية

---

(١). سورة القمر . آية ٢٥ . ينظر : المقاصد ١/ ٨ ، وتنظر القراءة في : مختصر شواذ القراءات ١٤٨ .

(٢) ألفية ابن مالك ٧٣ .

(٣). سورة الأعراف . آية ٣٤ . ينظر : المقاصد ١/ ١٤٠ .

(٤) سورة النمل . آية ٢٥ . السبعة ٤٨٠ .

(٥) المقاصد ٤/ ٥٠٨ ، ٥/ ٢٤٢ .

(٦) سورة البقرة . آية ٦ .

(٧) المقاصد ٥/ ١٠٨ .

(٨) سورة الحديد . آية ١٠ . السبعة ٦٢٥ .

(٩) السبعة ٦٢٥ .

يبغون»[1] ،أي : يبغونه ، وهي قراءة يحيى بن وثاب والسلمي والأعرج[2] .

وقد تدل قراءة من السبع على حكم ، وتدل قراءة من غيرها على حكم آخر ، فيذكر الشاطبي القراءتين ؛ استدلالا بهما على جواز الأمرين ، ومن ذلك ما ذكره في عطف الاسم المحلى بـ(أل) على المنادى المضموم ، نحو : يا زيدُ والرجل ، فإنه يجوز في (الرجل) : الرفع والنصب ، ومنه القراءتان : «يا جبالُ أوبي معه والطير»[3] برفع الطير ، وهي قراءة الأعرج وأبي نوفل وأبي يحيى وأبي عبد الرحمن ، وبنصبِه ، وهي قراءة السبعة[4] .

وقد يكون في الآية ثلاث قراءات بعضها من السبع وبعضها من غيرها فيذكرها الشاطبي للاستدلال على جواز الأحكام الثلاثة ، ومثال ذلك أنه إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم ، فمثال المقرون بالفاء قوله تعالى : «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء»[5] ، فقد قرئت هذه الآية بالحركات الثلاث في (يغفر) و(يعذب) ، فقراءة الجزم لمن عدا نافعا وابن عامر ، وقراءة الرفع لهما[6] ، وقراءة النصب في غير السبع. ومثال المضارع المقرون بالواو قوله تعالى : «وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم»[7] ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر : (ونكفر) بالرفع مع النون ، وكذلك ابن عامر وحفص ، إلا أنهما قرآ بالياء . وقرأ الباقون بالنون والجزم[8] ،

---

(١) سورة المائدة . آية ٥٠ . مختصر في شواذ القراءات ٣٩ .

(٢) المقاصد ٤/ ٦٤١ ، ٦٤٢ .

(٣) سورة سبأ . آية ١٠ . مختصر في شواذ القراءات ١٢٢ .

(٤) المقاصد ٥/ ٣٠٨ .

(٥) سورة البقرة . آية ٢٧٤ .

(٦) ينظر : السبعة ١٩١ .

(٧) سورة البقرة . آية ٢٧١ .

(٨) السبعة ١٩١ .

وروي عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون[1] .

وإذا كان مِن النحاة مَنْ طعن في بعض القراءات فلحَّنها ، وفي بعض القراء فنسب إليهم الخطأ ، فإن الشاطبي ـ رحمه الله ـ كان بمعزل عن هؤلاء ؛ فلم يرِدْ في كتابه تلحين قراءة ولا تخطئة قارئ ، بل وجدنا فيه دفاعا عن قراءة سبعية أكثر النحاة والمفسرون من الطعن فيها وتلحينها وتخطئة قارئها ، أعني قراءة ابن عامر: «وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم»[2]، ببناء (زين) لما لم يسم فاعله ، ورفع (قتل) ، ونصب (أولادهم) ، وجر (شركائهم)[3] ، وفيها فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو مما لا يجوز ـ عند البصريين ومن وافقهم ـ إلا في ضرورة الشعر[4] ، وقد وُصِفت هذه القراءة بأنها متروكة، وفيها ضعف ، وفيها بعد[5] . ووقف الشاطبي ـ رحمه الله ـ موقفا يدل على إجلاله للقراءة وإكباره للقارئ بها ؛ فقال : «**لا يُسمع قولُ من قال بتخطئة ابن عامروالغض منه بأنه اتبع رأيه وخط المصحف وترك الرواية ، وأن تلك القراءة لحنٌ وغير جارية على أصول كلام العرب ؛ فإن هذا القول تَخَرُّصٌ عليه ، وعدم توفية لحق الإمامة والتقدم والعدالة ولقاء الصحابة والأخذ عنهم**»[6] .

---

(١) المقاصد ٦/ ١٥٣ ، ١٥٤ ، مع حواشي محققه .

(٢) سورة الأنعام . آية ١٣٧ .

(٣) السبعة ٢٧٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/ ١٧٨ ، وما بعدها ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨ ، والخصائص ٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٩ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٨ ، والإنصاف ٤٢٧ وما بعدها ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤ .

(٥) معاني القراءات ١/ ٣٨٨ ، والكشف ٢/ ٣٣ ، وشرح الهداية ٢/ ٢٩٢ . وقد أفرد بعض المعاصرين هذه القراءة بالدراسة ، فأورد أقوال الطاعنين فيها ، ورد عليهم . ينظر : دفع الاعتراض عن قراءة ابن عامر للدكتور حاتم القرشي مجلة جامعة طيبة ١٤٣٥ هـ .

(٦) المقاصد ٤/ ١٧٨ ، ١٧٩ .

عدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وقراءاته

لم يكن إجلال الشاطبي ـ رحمه الله ـ للقرآن الكريم وقراءاته ليحول بينه وبين عدم القياس على بعض ما جاء فيهما، فقد نصَّ على أن «**القرآن الكريم يأتي بما لا يُقاس مثله، وإن كان فصيحا**»[1] . ، ويقول ـ أيضا ـ: «وكونه جاء في فصيح الكلام لا يُخرجه عن كونه قليلا، فكم في القرآن والكلام الفصيح من الأمور التي تدخل في هذا النصاب»[2]؛ فلا تعارض بين القلة والفصاحة[3].

وقد أخذَ الشاطبيُّ على ابن مالك أنه قد يُجوِّزُ ما يمنعه غيرُه من النحاة ؛ لوروده في آية من القرآن الكريم ، يقول الشاطبي: «وعادة الناظم القياس على ما جاء في القرآن والاعتماد عليه وعدم تضعيفه» [4] ، وبلغ الأمر بابن مالك أنه كان يُخالف أئمة الصناعة ، فيقيس على ما ورد في القرآن الكريم ولو كان لفظا واحدا ، وقد اعترضه الشاطبي بقوله : «**ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة،وربما رشَّح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومِثْلُ ذلك ليس بإنصاف**» [5].

كما كان ابن مالك ـ رحمه الله ـ يقيس على جميع ما جاءت به القراءات القرآنية ،

---

(١) المقاصد ٣/ ٤٥٦.

(٢) المقاصد ٣/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/ ٤٢١، ٤٢٧، وضوابط الفكر النحوي للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب ١/ ٤٧٠، ٤٧١

(٤) المقاصد ١/ ٥٢٢.

(٥) المقاصد ٣/ ٤٥٦.

فـ«**من عادته أن ما قُرِئ به لا بدَّ أن يستنبط له قياسا جاريا في أمثاله ، وإن كان قلـيلا أجرى القياس فيه على قلته ، ولم يجعلْه مسموعا نادرا**»[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ إنما أجاز القياس على جميع ما جاء في القرآن الكريم تأدبا معه، يقول القاضي أبو القاسم الحسني: «من عادة ابن مالك **التأدب مع القرآن** والاعتماد على ما جاء فيه فيقيسه»[2] .

وقد منع الشاطبي – رحمه الله – القياسَ على بعض ما جـاء في القـرآن الكـريم ؛ إما لتأويله ، وإما لاحتماله ، وإما لندوره .

أما التأويل فمعناه «حملُ الشاهد على وجه لا يدلُّ عـلى مـا سـاقه المسـتدلُّ مـن أجله»[3] ، وقد لجأ النحاة إلى التأويل[4] ؛ للتوفيق بين القواعد المطردة والنصوص التي يبدو ظاهرها مخالفا لتلك القواعد ؛ وذلك لأن النص الموثوق بفصاحته «لا يمكن ردُّه ؛ لوروده من فصيح محتج بكلامه ، ولا تُنقض القواعد به ؛ لأنها أصول لا تُنقض بمجرد ما يُسمع»[5] .

وأما الاحتمال ، وهو ضربٌ من التأويل[6] ، **فمعنـاه** أن يكـون الـدليل محـتملا لخلاف ما ذهب إليه المُستدِل، فلا يصلح الاستدلال بـه، ولم يثبـت بـه حكـم ؛ إذ «لاتثبت القواعد بمحتمل ، وإنمـا تثبـت بـالنص الـذي لا يحتمـل ولا يوجـد لـه تأويل»[7] ، ومن القواعد المقررة أن «الدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاسـتدلال

(١) المقاصد ٨/ ١١٩ .
(٢) المقاصد ٤/ ٤٢٧. وينظر : ٨/ ١٢٠ .
(٣) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٢٢ .
(٤) تنظر وظائف التأويل في : ضوابط الفكر النحوي ٢/ ٣٣٧ .
(٥) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/ ٦٣٧ ، ٦٣٨ .
(٦) لأن التأويل تارة يكون برد الظاهرة اللغوية المختلف فيها إلى القياس في المسألة نفسـها ، أو ببيـان وجه احتمالها وجها آخر غير ما يحملها عليه المُخالف . ينظر : الأدلة النحوية الإجمالية ١٢٦ .
(٧) البسيط ٥٢٧ .

به»[1]، «**وهذا أصلٌ اتفق عليه أهلُ الفنون تبعا لأصول الفقه الذي هو مناط الشرائع، فضلا عن الصنائع**»[2]. وقد ذكر الشاطبي في غير موضع من كتابه أنه لا يجوز القياس على نقْلٍ مُحتمل؛ فـ«**القياس مع الاحتمال لا يستتب**»[3].

وأما الندور فمعناه أن يكون الدليل نادرالم يرد منه في القرآن غير لفظ واحد، فلا يجوز القياس عليه؛ لأن النادر «**يُنقل ولا يُعتدُّ بمثله، ولا يُبْنى عليه**»[4]. والقرآن ينفرد بأمور لا نظير لها، ولا يُقاس عليها، كتصحيح الواو من (استحوذ) في قوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[5]، والقياس إعلالها بالنقل والقلب، وكفتح العين من (يأبَى) في قوله تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[6]، «والقياس كسرُها كـ(رمى يرمِي)؛ إذ ليس في العربية (فَعَلَ يفعَلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو غير حلقيِّ العين أواللام[7] إلا هذا الحرف الفذ[8].

وربَّما اعترض الشاطبيُّ على الاستدلال بآية من القرآن الكريم ورأى أنها لاتنهض دليلا يشهد لصحة قول مَن يخالفه ؛ لاحتمالها وندورها معا ، ومن ذلك اعتراضه على الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[9] ؛ فقد استدلَّ ابنُ مالك بهذه الآية على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف[10]، وردَّه الشاطبيُّ بقوله : «والصواب ـ والله أعلم ـ مع النحويين دون ابن

---

(١) الاقتراح ٨٤.

(٢) فيض نشر الانشراح ١/ ٦٤٠.

(٣) المقاصد ٥/ ١١.

(٤) المقاصد ٦/ ٢٦٩.

(٥) سورة المجادلة. آية ١٩ .

(٦) سورة التوبة. آية ٣٢ .

(٧) في المطبوع : وهو غير حلقي العين اللام ، بإسقاط (أو) .

(٨) فيض نشر الانشراح ١/ ٤٢١.

(٩) سورة سبأ . آية ٢٨ .

(١٠) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

مالك[1] ؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب ، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس ، أو في الآية الكريمة مع احتمالها وعدم نظير لها في ظاهرها ... فحينئذ جزموا بمنع المسألة ، وأوّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيرا»[2] .

وقد يظن ظانٌّ أو يتوهم متوهم أن في القول بعدم القياس على ما جاء في القرآن إخراجا لبعض تراكيبه عن الفصاحة، وقد ردّ الشاطبي ـ رحمه الله ـ على من توهم ذلك؛ فقال: «ولا يلزم من عدم القول بالقياس أن يكون عدم مراعاة للفظ القرآن أو إخراجا له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يظن من لا تحقيق له، بل هو في أعلى الدرجات من الفصاحة، لكن لم يكثر مثله فيقاس عليه، وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون» [3].

وقال في موضع آخر: «وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو لا يُقاس عليه، أو بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى ـ لعمر الله ـ أن يشنع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح»[4].

---

(١) ظاهر كلام الشاطبي ـ رحمه الله ـ أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ قد انفرد بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور ، وقد ذُكِر عن بعض الكوفيين إجازته . ينظر : البسيط ٥٢٩ .

(٢) المقاصد ٣/ ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٣) المقاصد ٤/ ١٨٢ .

(٤) المقاصد ٣/ ٤٥٦ .

نماذج من اعتراض الشاطبي
على الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته

وفي هذا المبحث نماذج من الآيات الكريمة التي رأى الشاطبي أنه لا يجوز القياس عليها، أو اعترض على من رأى القياس عليها . وقد ذكرتُ هذه النماذجَ مرتبة على حسب ورودها في كتاب (المقاصد الشافية).

جزم المضارع المعتلّ بحذف الحركة وحدها .

من أنواع الإعراب : الجزم ، وهو في الفعل المضارع نظير الجر في الأسماء[1]، وعلامته السكون إن كان آخر المضارع صحيحا ، وحذفُ حرف العلة إن كان آخر المضارع معتلا ، فيقال : لم (أخشَ) ، و(لم أرمِ) ، و(لم أدعُ) ، بحذف أحرف العلة ، ولا يُقال : (لم أخشى) ونحوه إلا أن يُضطر شاعر ، وهذا ما عليه الجمهور[2] . قال سيبويه : «... أنشدنا مَن نثق بعربيته :

أَلَـمْ يأْتِيـكَ والأَنْبَـاءُ تَنْمِـي ... بِـمَا لَاقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ[3]

(١) الكتاب ٣/ ٩ .

(٢) وقال بعضهم : إنه لغة لبعض العرب ، وأنكر الصفار في شرح الكتاب أن يكون لغة ، فقال : والصحيح أنه ليس لغة ، ولا أعلم مَن قاله غير الزجاجي ، ولا سند له . خزانة الأدب ٨ / ٦١ ، وينظر : سيبويه والضرورة الشعرية ٢٠٦ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله هو : قيس بن زهير ، والبيت من الأبيات السيارة في كتب العربية ، فانظر تخريجه في حواشي كتاب الشعر للفارسي ٢٠٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦ ، ثم ادعُ لمحققهما بالرحمة والرضوان .

فجعله حين **اضطر** مجزوما من الأصل»[1] .

رأي الشاطبي :

ذهب الشاطبي ـ رحمه الله ـ مذهبَ الجمهور ؛ فذكر أن القياسَ حذفُ حرف العلة من آخر الفعل المجزوم[2] ، وأن الحذفَ هو الحكمُ اللازمُ الذي لا بدَّ منه[3]، وأن ما ورد من السماع مُوهما خلافَ ذلك غيرُ معتبر ، ولا معوَّل عليه[4] .

ومما يوهم إثباتَ حرف العلة في آخر المضارع المجزوم قوله تعالى : (لا تخفْ دركا ولا تخشى)[5] بجزم (تخف) ، وإثبات الألف في (تخشى) في قراءة حمزة[6] ، و قوله تعالى : (إنه من يتقي ويصبرْ فإن الله لا يُضيع أجر المحسنين)[7] بإثبات الياء في (يتقي) ، وجزم (يصبر) في رواية قنبل عن ابن كثير [8] ، فالظاهر في الآية الأولى أن (لا) ناهية ، وأن الفعل (تخشى) مجزوم بها ، وقد ثبتت الألف ؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح[9] .

والظاهر في الآية الثانية أن (مَن) شرطية ، و(يتقي) فعلٌ مضارعٌ مجزوم ، ولم

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٥ ، ٣١٦ . وينظر : الشعر للفارسي ١/ ٢٠٥ ، والمحتسب لابن جني ١/ ٦٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٣ ، والتذييل والتكمل لأبي حيان ١/ ٢٠٨ .

(٢) المقاصد ١/ ٢٣٦ .

(٣) المقاصد ١/ ٢٤٠ .

(٤) المقاصد ١/ ٢٣٩ .

(٥) سورة طه . آية ٧٧ .

(٦) السبعة ٤٢١ ، والتهذيب ١٣٥ .

(٧) سورة يوسف . آية ٩٠ .

(٨) ينظر : التهذيب لما انفرد به كل واحد من القراء السبعة للداني ٥٩ ، ٦٠ .

(٩) وقد أجاز الفراء هذا الوجه ؛ فقال : «ولو نوى حمزة بقوله : (ولا تخشى) الجزم ، وإن كانت فيه الياء كان صوابا» . معاني القرآن ١/ ١٦١ . كما أجازه الخطيب التبريزي في الملخص ٤٠٥ ، والمنتجب الهمذاني في الكتاب الفريد ٤/ ٤٤١ .

تُحذف ياؤه ، بل بقيت ساكنة إجراءً للمعتل مُجرى الصحيح [1] ، ويدلُّ على أنه مجزومٌ جزمُ الفعل المعطوف عليه (ويصبرْ) .

وربما أوهم ظاهر الآيتين أن «**هذا مما يجوز القياسُ عليه ؛ لمجيئه في فصيح الكلام المنثور**»[2] .

وقد رد الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ ما يوهمه ظاهر الآيتين ؛ لأنه لا يتعين فيهما القول بأن المضارع مجزوم مع بقاء حرف العلة ، بل إن الاحتمال يدخلهما .

أما الآية الأولى فتحتمل وجهين هما : أن يكون الفعل (تخشى) مرفوعا على الاستئناف باعتبار أن (لا) نافية ، وليست ناهية ، وأن يكون الفعل مجزوما بحذف حرف العلة ، وهذه الألف ليست لام الكلمة ، وإنما هي ألف ناشئة عن إشباع الحركة التي قبلها . قال ـ رحمه الله ـ : «**أما آية طه ، فتحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون (تخشى) مستأنفا ، أي : وأنت لا تخشى . والثاني : أن تكون الألف للإطلاق في الفاصلة**»[3] . والقول برفع الفعل على الاستئناف هو المُختار عند كثير من المعربين[4] ، ووصفه النحاس بأنه لا يجوز غيره[5] .

وأما الآية الثانية فقد ذكر الشاطبي أنها «**تحتمل أن تكون (مَن) فيها موصولة ، و(يتقي)مرفوع في صلتها، و(يصبرْ) معطوف عليه ، وإنما سكن تخفيفا ، كأنه عد (بِرُفَ) من (يصبر فإن) كبناء على (فِعُل) فسكن لذلك**»[6] . ويجوز أن تكون الياء

---

(١) قال أبو زرعة : «قرأ ابن كثير : إنه من يتقي ويصبرْ بإثبات الياء وحجته أن من العرب مَن يُجري المعتل مجرى الصحيح ، فيقول : زيد لم يقضي ، ويقدر في الياء الحركة ، فيحذفها منها ، فتبقى الياء ساكنة للجزم» حجة القراءات ٣٦٤ .

(٢) المقاصد ١/ ٢٣٨ .

(٣) المقاصد ١/ ٢٤٠ .

(٤) ينظر : جامع البيان ٨/ ٤٣٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦ ، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٦٧٥ ، والنكت في القرآن ٣٩٢ .

(٥) إعراب القرآن ٥٤٥ .

(٦) المقاصد ١/ ٢٤٠ .

إشباعا ، كما جاز أن تكون الألف في (تخشى) إشباعا ، وبه بدأ العكبري ؛ فقال : «أشبع حركة القاف ، فنشأت الياء»[1] ، وذكره الهمذاني ؛ فقال : «أشبع الكسرة فنشأت منها الياء ، كما تنشأ الألف من الفتحة ، والواو من الضمة»[2] .

ومما سبق يتبين أنْ ليس في الآيتين الكريمتين «دليلٌ على ثبوت الجزم بتقدير حذف الحركة سماعا ، فأحرى ألا يثبت بها كون ذلك قياسا»[3] .

***

تقديم خبر (ليس) عليها.

للنحاة في تقديم خبر (ليس) عليها مذهبان[4]:

الأول: المنع، وقد نُسب إلى الكوفيين، فلا يُقال: منطلقا ليس زيد، وحجة القائلين به أن «(ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه، وإذا لم يكن متصرفا في نفسه لم يتصرف عمله»[5]، ومنهم مَن احتج بأن

(١) التبيان ٢/ ٧٤٤ .

(٢) الكتاب الفريد ٣/ ٦٢٩ .

(٣) المقاصد ١/ ٢٤٠ . هذا وقد ذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ أن إجراء المعتل مجرى الصحيح قد ورد في أبيات من الشعر ، منها :

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

و :

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

و :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

ولا يُعوّل على ما جاء في الشعر ؛ «لأن مجيء هذا الضرب في الشعر لم يكثر ، وأيضا فجميع الأبيات محتمل لإشباع الحركات ضرورة... ، فإذا احتملت الأبيات هذا لم يكن فيها دليل» . المقاصد ١/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٤) تعددت الأقوال في نسبة هذين المذهبين. ينظر: الإيضاح العضدي ١٣٧، ١٣٨، والخصائص ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣، والإنصاف ١/ ١٦٠، والبسيط ٦٧٦، وحواشي محققه، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٨، وما بعدها.

(٥) أسرار العربية ١٣٧ .

(ليس) حرف كـ(ما)، فألحقوها بها، فكما لا يجوز أن يتقدم خبر (ما) عليها، كذلك لا يجوز أن يتقدم خبر (ليس) عليها[١]. وقد اختاره ابنُ مالك؛ فقال:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي[٢]

الثاني: الجواز، وقد نُسِب إلى البصريين، وعدَّه أبو علي القياس الصحيح[٣]، واستدل على صحته بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤]، ووجه الاستدلال بالآية الكريمة – عند أبي علي – «أن المعنى: لا يُصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا هو الظاهر كان (يوم) معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل»[٥]، ففي تقدم معمول الخبر إيذان بجواز تقدم العامل فيه؛ إذ «لا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يتقدم الشيء»[٦].

رأي الشاطبي:

اختار الشاطبي – تبعا لابن مالك – مذهب المانعين؛ فقال: «**الأصحُّ ما ذهب إليه الناظم**»[٧]، ولم يرتض أن تكون الآية الكريمة دليلا على جواز تقدم خبر (ليس) عليها، فاعترض على الاستدلال بها؛ قائلا: «القاعدة مُنازع فيها[٨]؛ لأنها لا تطرد كل الاطراد، ألا ترى أنك تقول: أما زيدا فاضرب، وفي القرآن: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[٩]، فقد تقدم – هنا – مفعول الفعل، ولا يصح وقوع الفعل واليا لـ(أما).... وإذا سلمنا صحة القاعدة فالمتقدم في الآية هو الظرف،

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٠١.

(٢) ألفية ابن مالك ٩٠، وينظر: التسهيل ٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧.

(٣) الإيضاح ١٣٨.

(٤) سورة هود. آية ٨ .

(٥) المسائل الحلبيات ٢٨٠، ٢٨١.

(٦) الكافي لابن أبي الربيع ١/ ٧٦٤.

(٧) المقاصد ٢/ ١٧٧.

(٨) قاعدة: لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

(٩) سورة الضحى ٩، ١٠ .

وهم مما يتسعون في الظروف والمجرورات كثيرا ما لا يتسعون في غيرها... وإذا سلمنا ذلك فلا يتعين في الآية دليل لاحتمالها أمرين غير ما ذكر:

أحدهما: أن يكون (يوم) مبنيا على الفتح لإضافته إلى الفعل....

والثاني: أن يكون (يوم) منصوبا، لكن بفعل من معنى ما بعد... أو بفعل من معنى ما قبل، كأنه على تقدير: يعرفون يوم يأتيهم... وإذا أمكن في الآية هذا كله سقط الاستدلال بها»[١].

ومما سبق يتبين أن الشاطبي – رحمه الله – قد رد الاستدلال بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ من ثلاث جهات:

الأولى: عدم التسليم بالقاعدة التي بنى عليها المجوز استدلاله بالآية الكريمة، وهي أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل؛ إذ إن هذه القاعدة غير مطردة، وقد سبقه إلى ذلك ابنُ مالك – رحمه الله – فبين عدم اطرادها، وذكر أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدا فاضرب، وعمرا لاتهم، وحقك لن أضيع[٢]، فقد تقدم المعمول في الأمثلة السابقة، ووقع حيث لا يقع عامله؛ لأن الفعل لا يلي (أما)، ولا يتقدم على (لا) الجازمة، أو (لن) الناصبة.

الثانية: ردُّ الدليل النقلي إلى أمر مُجمع عليه، وهو أن الظرف والمجرور يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، وبهذا ردَّ ابنُ هشام الاستدلال بالآية الكريمة؛ فقال: «واحتجَّ المُجوِّزُ بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وأجيب بأن المعمول ظرف، فيتوسَّع فيه»[٣].

الثالثة: كون الدليل مُحتملا لخلاف ما ذهب إليه المستدل، والآية الكريمة تحتمل الوجهين اللذين ذكرهما الشاطبي، وقد سبقه إليهما الأنباري والعكبري

---

(١) المقاصد ٢/ ١٧٥، ١٧٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٥٤.

(٣) أوضح المسالك ١/ ٢٤٥.

وابن مالك. يقول الأنباري: لا نسلم أن (يوم) متعلق بـ(مصروف)، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل... وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب»[1].

والقول بمنع تقديم خبر (ليس) عليها هو الأولى بالقبول والأحقُّ بالترجيح، ويكفي دليلا على ترجيحه أنه لم يُسمعْ عن العرب، وفي ذلك يقول السهيلي – رحمه الله –: «قائما لستُ، وقياما لسنا، وخارجين لسنا ما أظن العرب فاهت بمثله قط»[2]. ويقول أبو حيان: «وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية [يعني قوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم]، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلا لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ[3]

أما الآية الكريمة فقد رُدَّ الاستدلال بها من عدة أوجه ـ كما سبق ـ وأما بيت الشعر فإنه مع ندرته يُمكن أن يُقال فيه: إن معمول الخبر (في الخفا) شبه جملة، وهم يتوسعون في أشباه الجمل ما لا يتوسعون في غيرها.

***

العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر.

تدخل (إنَّ) على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسما لها ـ باتفاق ـ وترفع الخبر على الرأي الراجح[4]، فإذا جاء بعد خبرها عاطف جاز في الاسم بعده

(١) الإنصاف ١/ ١٩٣، و ينظر: اللباب ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٢، وينظر: النكت الحسان ٧١.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

(٤) مذهب الكوفيين أنها عملت النصبَ في الاسم وحده، ولم تعمل في الخبر شيئا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. ينظر: المقتصد ١/ ٤٤٣، والإنصاف ١/ ١٧٧، والتبيين ٣٣٧، والتذييل والتكميل ٥/ ٦، ومنهج السالك ١/ ٢٥٧.

النصب والرفع، فيُقال: إن زيدا قائم وعمرا، وعمرو[1]، فإذا لم تستكمل خبرها تعيَّن النصب عند الجمهور، وأجاز الكوفيون الرفع[2]، محتجين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[3]، فقد عطف (الصابئون) وهو مرفوع على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر.

رأي الشاطبي:

قبل بيان رأي الشاطبي تجدر الإشارة إلى أن ظاهر كلام ابن مالك في الألفية موافقة الجمهور؛ إذ قال ـ رحمه الله ـ:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا[4]

فصرَّح بجواز عطف المرفوع بشرط استكمال الخبر، ومفهوم كلامه منع العطف عند فقدان الشرط، ووافقه الشاطبي؛ فقال: «**والصحيح ما ذهب إليه الناظم**»[5]. وردَّ الشاطبي استدلال الكوفيين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾؛ لأنه «**لا يتعين فيها أن يكون (والصابئون) معطوفا على**

---

(١) فالنصب على أنه معطوف على اسم (إن)، والرفع إما على أنه مبتدأ، والخبر محذوف، وإما أنه معطوف على محل (إن) واسمها؛ لأن موضعهما رفع، وإما على أنه معطوف على الضمير المستتر في اسم الفاعل، فإن حُمِل على هذا الوجه وجب أن يؤكد ـ عند البصريين ـ لأنه لا يجوز عندهم العطف على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر إلا بشرط تأكيده أو وجود فاصل يقوم مقام التأكيد. ينظر: الإيضاح العضدي ١٥١، والمقتصد ١/ ٤٥١، واللباب ١/ ٢١٥، والكافي ١/ ٨٥١، ٨٥٢، والبسيط ٢/ ٧٩٣.

(٢) على خلاف بينهم، فالكسائي يُجيز الرفع مطلقا خفي الإعراب في الاسم أو ظهر، والفراء يشترط خفاء الإعراب في الاسم. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٢، والتبيين للعكبري ٤٣١، وخفاء الإعراب في الاسم يشمل أن يكون الاسم مبنيا، وأن يكون معربا لكن الإعراب فيه مقدر، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم. ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٥، ١٩٦.

(٣) سورة المائدة. آية ٦٩ .

(٤) ألفية ابن مالك ٩٥ .

(٥) المقاصد ٢/ ٣٧١.

اسم (إنَّ)»[1]، بل تحتمل عدة أوجه[2]، أشهرها وجهان:

الأول: أن تُحمل الآية على التقديم والتأخير، فيكون (الصابئون) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: كذلك، والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وهذا القول هو قول سيبويه[3].

الثاني: أن يكون قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبرا عن (الصابئون)، ويكون خبر (إن) محذوفا؛ لدلالة الثاني عليه، كما في قول الشاعر:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

والتقدير: فاعلموا أنا بغاة، وأنتم بغاة، فحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه.

وقد ذكر الشاطبي هذين الوجهين؛ فقال: «**أما الآية فجعلها سيبويه وغيره على**

---

(١) المقاصد ٢/ ٣٧٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢١٣، ومشكل إعراب الإعراب ١/ ٣٦٤، ونكت الإعراب ١٥٠، وكشف المشكلات ١/ ٣٦٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٧٠، والدر المصون ٢/ ٥٧٢ ـ ٥٧٦.

وتعدُّ هذه الآية الكريمة من الآيات المشكلة في إعرابها، وقد وقف عندها أهل العلم قديما وحديثا، وتناولها بالدراسة الدكتور: أحمد حسن فرحات، فوضع بحثا عنوانه: (تأويل ثلاث آيات متشابهات) والآيات الثلاث هي: آية سورة البقرة ٦٢، وهذه الآية الكريمة، وآية سورة الحج ١٧. وينظر: موقف النحويين من الآيات المعضلة إعرابا للدكتور: عبد الله بن عويقل السلمي، ودراسة في الآيات القرآنية المشكلة إعرابا للدكتور: حسين بن عثمان الحكمي.

هذا وقد طعن بعض الملاحدة قديما وحديثا في هذه الآية الكريمة؛ فزعم أن فيها لحنا. ينظر في رد هذا الطعن وبيان ضعفه وعدم الاعتداد به ولا بقائله: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٥، ٥٢، والانتصار للباقلاني ١/ ٥٥٦، ورد البهتان عن إعراب آيات من القرآن للدكتور: يوسف العيساوي ٧٦.

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٥.

التقديم والتأخير، قال فيها: كأنه ابتدأ على قوله: (والصابئون) بعد ما مضى الخبر.... وأجاز السيرافي أن يكون خبر (الذين) محذوفا؛ لدلالة خبر (والصابئون والنصارى) عليه، وهو قوله: (من آمن بالله)»[١]. يقول السيرافي: «وفيه وجه آخر... وهو أن يجعل (من آمن بالله واليوم الآخر) إلى آخر الآية للصابئين والنصارى خبرا، وتضمر مثل الذي ظهر للذين آمنوا والذين هادوا»[٢].

فإذا احتملت الآية هذين الوجهين لم يكن فيها دليلٌ على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من عطف الاسم المرفوع على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، وصحَّ مذهب البصريين[٣].

***

دخول (إنْ) المخففة على فعلٍ غيرِ ناسخ.

إذا خُفِّفت (إنَّ) زال اختصاصها بالجملة الاسمية وصلحت للدخول عليها وعلى الفعلية، فإن دخلت على الاسم عملت عند بعض العرب، وأُهملت عند أكثرهم[٤]، وذهب الكوفيون إلى وجوب إهمالها، «وهم محجوجون برواية

(١) المقاصد ٢/ ٣٧٣.

(٢) شرح السيرافي ٢/ ٤٨٣ (دار الكتب العلمية).

(٣) وللكوفيين دليلٌ من كلام العرب ذكره الشاطبي هو ما رواه الثقات عن العرب: إنك وزيدٌ ذاهبان، وهذا قليلٌ لا يُعتمد عليه، مع مخالفته الوجه الشائع. وقد حمله سيبويه على الغلط، فقال: واعلم انهم يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان« الكتاب ٢/ ١٥٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤. كما أن لهم دليلا من القراءات القرآنية الشاذة لم يذكره الشاطبي هو قوله تعالى: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي) في قراءة مَن قرأ برفع (ملائكته) وهي قراءة شاذة. ولا يتعين أن يكون (ملائكته) معطوفا على اسم (إن) قبل تمام الخبر؛ لأنه مرفوع بالابتداء و(يصلون) خبر عنها، وخبر (إن) محذوف؛ لدلالة الخبر المذكور عليه، فالتقدير: إن الله يصلي على النبي، وملائكته يصلون على النبي، فحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١١٣، وفي هذه القراءة توجيه آخر منسوب إلى أبي علي الفارسي في ٣/ ١١٤ من الأمالي، وانظر تعليق المحقق عليه، ثم ادعُ له بالرحمة والرضوان.

(٤) ينظر: المقتضب ١/ ١٨٩، واللامات للزجاجي ١٨٨.

سيبويه والأخفش»[١] . يقول سيبويه : «واعلم أنهم يقولون : إن زيد لـذاهبٌ ، وإن عمرو لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها ....

وحدثنا مَن نثق به أنه سمع من العرب مَن يقول : إنْ عمـرا لمنطلـق .... وأمـا **أكثرهم** فأدخلوها في حـروف الابتـداء حـين حـذفوا ، كمـا أدخلوهـا في حـروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)»[٢] .

ويقول الأخفش : «وقال [الله] : وإنَّ كلًّا[٣] ، وقال أهل المدينة وإنْ كلًّا خففوا (إنَّ) وأعملوها»[٤] .

ون دخلت على الفعـل وجـب إهمالهـا ، والأكثـر أن يكـون مـدخولها ناسـخا ماضيا، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[٥]، وقوله تعالى : ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[٦] ، وقوله تعـالى : ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٧] ، ودونـه أن يكون مضارعا ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[٨] ، وقولـه تعالى : ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٩] ، وذهب البصريون ـ عدا الأخفـش ـ إلى أنـه لا يجوز أن يليها غيرُ ناسخ إلا نادرا ، وهو ظاهر كلام ابنِ مالك في الألفية ؛ إذ قال :

وَالْفِعْـلُ إِنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِـخًا فَـلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَـلَا[١٠]

(١) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢ ، وينظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٦٦ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) سورة هود . آية ١١١ .

(٤) معاني القرآن ٣٩٠ .

(٥) سورة البقرة . آية ١٤٣ .

(٦) سورة الصافات . آية ٥٦ .

(٧) سورة الأعراف . آية ١٠٢ .

(٨) سورة القلم . آية ٥١ .

(٩) سورة الشعراء . آية ١٨٦ .

(١٠) ألفية ابن مالك ٩٥ .

«والغالب عنده في مقابلة النادر ، وهكذا جرى اصطلاحه في هذا الإطلاق ، والنادر لا يُقاس عليه»[1] ، وذهب الأخفش إلى أنه يجوز دخولها على غير الأفعال الناسخة ، فأجاز في المسائل : إن قعد لأنا ، وإن كان صالحا لزيد ، وإن ضرب زيدا لعمرو ، وإن ظننت عمرا لصالحا[2] ، واحتج في المعاني بقراءة ابن مسعود : إن لبثتم لقليلا[3] . ووافقه ابنُ مالك في شرح التسهيل ؛ فقال : «وبقوله أقول ؛ لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا»[4] .

رأي الشاطبي :

لم يرتض الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ ما ذهب إليه الأخفش من جواز دخول (إن) المخففة على فعل غير ناسخ ؛ إذ رأى أن ما استدلَّ به الأخفش لا يصلح ان يكون دليلا يُقاس عليه ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «وأما مَن قال بقياسه من البصريين فمعتمدهم السماع ، فقد جاء من ذلك أشياء ، من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه في قراءة ابن مسعود قال : إن لبثتم لقليلا ، وقول امرأة من العرب : والذي يُحلف به إن جاء لخاطبا ، وقول بعض العرب : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لَهِيَهْ، ولم ير الشاطبي في هذا السماع دليلا على جواز القياس عليه ؛ لأنه سماعٌ قليل ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «**وهذا كله لا يبلغُ مبلغَ أن يُقاسَ عليه**»[5] ، فهو من الشاذِّ الذي يُحفظ ، ولا يُقاسُ عليه ، وإلى هذا ذهب كثيرٌ من النحاة ، منهم ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ؛ إذ قال : «قد يليها فعلٌ غيرُ ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ»[6] .

وقد اختلف النحاةُ في نسبة هذا القول إلى صاحبه ، فمنهم مَن نسبه إلى

---

(١) المقاصد ٢/ ٣٩٤ .

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٤٢ .

(٣) سورة المؤمنون . آية ١١٤ . وينظر : معاني القرآن ٤٥٥ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٧ .

(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٣٩٥ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤ .

الكوفيين ، كالزمخشري وابن يعيش وابن عصفور[١] ، ومنهم مَن نسبه إلى الكوفيين والأخفش كابن هشام في (أوضح المسالك) ؛ إذ قال : «وندر كونه ماضيا غير ناسخ .. ولا يُقاس عليه : إن قام لأنا ، وإن قعد لزيدٌ ، خلافا للأخفش والكوفيين»[٢] ، ومنهم مَن نسبه إلى الأخفش وحده كابن مالك وأبي حيان وابن هشام في (مغني اللبيب) والشاطبي[٣] .

ونسبة هذا القولِ إلى الكوفيين وحدهم أو إلى الكوفيين والأخفش معا «ليس بجيد ؛ لأن المذكورين مختلفان ، الأخفش يجيز ذلك على أن (إن) هي المخففة من الثقيلة ، واللام لام (إن) . والكوفيون يجيزون ذلك على أن (إن) هي النافية [بمعنى ما] ، واللام بمعنى (إلا)[٤] ،«وكما أن (ما) و(إلا) غيرُ مختصة بناسخٍ دون غيره ، فكذلك مرادفها»[٥] .

***

زيادة (من) الجارة في الإيجاب .

ترد (من) الجارة لمعانٍ متعددة، منها أن تكون زائدة للتوكيد، وشرط زيادتها عند البصريين – ما عدا الأخفش – أن تكون مسبوقة بنفي أو استفهام، وأن يكون مجرورُها نكرة. يقول سيبويه: «وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيتُ من أحد، ولو أخرجتَ (من) كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بـ(من)»[٦].

ويقول المبرد: «وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما

(١) المفصل ٤٠٥ ، وشرح المفصل ٨/ ٧٢ ، وشرح الجمل ١/ ٤٣٨ .
(٢) أوضح المسالك ١/ ٣٦٩ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٧ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٢ ، ومغني اللبيب ٢٥ .
(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٤٢ . وينظر رد هذا المذهب في أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٦ ، ١٤٧ .
(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٣٩٤ . وينظر في رد مذهبهم : اللامات للزجاجي ١١٩ ، ١٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٦ ، ١٤٧ .
(٦) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، **فهذا موضع زيادتها**»[1]. واختار ابنُ مالك هذا المذهبَ في (الألفية)؛ فقال:

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)[2]

وذهب الأخفش[3] والكوفيون إلى أنها تُزاد بعد الواجب. ووافقهم ابنُ مالك في (شرح التسهيل)، وفي (شواهد التوضيح والتصحيح)، وحجته «**ثبوت زيادتها دون الشرطين نثرا ونظما**»[4]، ومن الأدلة التي ذكرها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[7].

رأي الشاطبي:

ذهب الشاطبي – رحمه الله – مذهب البصريين – ما عدا الأخفش – ورجح القولَ الذي اختاره ابن مالك في (الألفية)؛ فقال: «**والصواب ما ذهب إليه ها هنا؛ لأن السماع المستمر قضى أنها تختص بالنفي؛ إذ لم تأت زيادتها إلا في محل الاحتمال أوالندور... فيجب الوقوف مع السماع**»[8].

واحتجّ الشاطبي لصحة ما ذهب إليه بأمرين:

أحدهما: أن الزيادة على خلاف الأصل؛ فلا سبيل إلى القول بها ما وُجد عنها

(١) المقتضب ٤/ ٤٢٠.

(٢) ألفية ابن مالك ١١٦ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥ ، ٢٧٦ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

(٥) سورة الأنعام. آية ٣٤ .

(٦) سورة البقرة. آية ٢٧١ .

(٧) سورة الأحقاف. آية ٣١ .

(٨) المقاصد ٣/ ٥٩٩.

مندوحة[١]، وما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يُحكم عليه بالزيادة[٢]. يقول الشاطبي: «**الأصل الثابت في الحروف ألا تُدَّعى فيها الزيادة إلا إذا تُيُقِّنت، وقام الدليل عليها**»[٣].

والآخر: تطرق الاحتمال إلى الآيات التي ساقها ابنُ مالك في (شرح التسهيل)؛ فلا يتعين في آية منها أن تكون (من) زائدة. يقول الشاطبي: «**هذه المواضع المستشهد بها محتملة لما قال، ولغير ذلك**»[٤]، فـ(من) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ للتبعيض، «**كأنه قال: نبأ من جملة نبأ المرسلين**»، ويعضده ورود هذا المعنى في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[٥]، و«**إذا كان القرآن يفسر بعضه بعضا، فإن القرآن – أيضا – يبين بعضه إعراب بعض**»[٦].

و (من) في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ لابتداء الغاية وذلك على تضمين الفعل (يغفر) معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من ذنوبكم[٧]، وقد سبقه إلى القول بالتضمين ابنُ أبي الربيع الذي قال: «ويظهر لي أنه ليس في الآية دليل [على زيادة من]؛ لأن (من) هنا بمنزلتها في قوله سبحانه ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[٨] ... لأن نصرته كانت بإخراجه منهم وحمله في السفينة عند إنزال العذاب بالكافرين، فضمن (نصرناه): فرغنا منهم، وكذلك ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾؛ لأن الكافر ذنوبه محيطة به... لا خلاص منها إلا بالإيمان، فإذا آمن

(١) البسيط ٥١٩، ٨٥٨.

(٢) الجنى الداني ٥٢، وينظر: ضوابط الفكر النحوي ٢/ ٣٦٤.

(٣) المقاصد ٣/ ٦٠٢.

(٤) المقاصد ٣/ ٦٠٢.

(٥) سورة غافر. آية ٧٨ .

(٦) الاستدلال بالقرآن في إعراب القرآن ١١ .

(٧) المقاصد ٣/ ٦٠٢.

(٨) سورة الأنبياء. آية ٧٧

تخلص منها، فضمن يغفر معنى: يخلصكم»[1]، وقال في موضع آخر: « وانفصل **جمهور النحويين** عن هذا بأن (يغفر) في الآية ضُمِّن معنى (يخلص)؛ لأنه إذا غفر الذنب فقد خلص صاحبه منه؛ لأن ذنوبه محيطة به كإحاطة السباع العادية»[2] .

واختار الشاطبي أن تكون (من) في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ لابتداء الغاية على تضمين الفعل (يكفر) معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من ذنوبكم[3]، ويجوز أن تكون للتبعيض، ويكون مفعول (يكفر) محذوفا، والتقدير: نكفر عنكم شيئا من سيئاتكم، أو نكفر من سيئاتكم ما نشاء تكفيره منها، والتقديران متقاربان، وإلى هذا الرأي ذهب جمهور النحاة من المعربين للقرآن الكريم [4]، وهو القولُ الأشبه بالصواب،؛ لأن تمام الآية: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ فسياق الآية يدل على أن التبعيض هو المراد؛ إذ إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها إبداءُ الصدقات ولا إخفاؤها، كالشرك ـ وهو أعظم الذنوب ـ وكمظالم العباد، فإنها لا تُكفر إلا بعفو أو قصاص، فجيء بـ(من) «ليكون العباد على وجل من الله، فلا يتكلوا على وعده ما وعد على الصدقات التي يُخفيها المتصدق، فيجترئوا على حدوده ومعاصيه»[5].

***

إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي.

إذا كان اسم الفاعل مجردا من (أل) فإنه لا يعمل النصبَ في المفعول به إلا

(١) الكافي ٢/ ٥٨٨، ٥٨٩ تحقيق : أحمد مهدي السيد عبد ربه .(رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة . جامعة الأزهر الشريف).
(٢) البسيط ٢/ ٨٤٢.
(٣) السابق.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٤٦٤، والبيان ١/ ١٧٨، والتبيان ١/ ١٢٢، والكتاب الفريد ١/ ٥٨٩.
(٥) جامع البيان للطبري ٣/ ٩٤.

بشروط[1]، منها: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فيُقال: هـذا ضـاربٌ زيـدا الآن أو غدا، فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته إلى مفعوله، ولو عمل النصب في معموله «لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين»[2].

يقول سيبويه: «إذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة»[3]، أي: إذا كان اسم الفاعل يُـراد بـه المُضـيّ وجبـت إضـافته إلى معمولـه، فيُقـال: «هـذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهم ضاربو عبد الله، وهنَّ ضارباتُ أخيك، كل ذلك إذا أردتَ به معنى الماضي، **لم يجز فيه إلا هذا؛** لأنه اسمٌ بمنزلة قولك: غلام زيدٍ، وأخو عبدِ الله،ألا ترى أنك لو قلتَ: هذا غلامٌ زيدا كان مُحالا»[4].

ويقول الفراء: «وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصبَ في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك: أنا صـائم يـومَ الخميس، إذا كان خميسا مستقبلا، فإن أخبرتَ عن صوم خمـيس مـاضٍ قلـتَ: أنـا صائمُ يومِ الخميسِ، فهذا وجه العمل»[5].

وخالف في ذلك الكسائي، فأجـاز أن يعمـل بمعنـى الماضـي، محتجـا بقولـه تعـالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[6]، «ووجـه الاسـتدلال بهـذا القـول أن (باسط) اسم فاعل ماض لا محالة؛ لأن البسط مضـى وانتهـى، ونـراه ـ هنـا ـ مـع مُضِيِّه ـ نصب مفعوله، وهو (ذراعيه)، وفي هذا دلالة على أنه يعمل ماضيا»[7].

---

(١) ينظر: البسيط ٢/ ٩٩٩ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢٩٥.

(٢) الجمل ٨٤.

(٣) الكتاب ١/ ١٧١.

(٤) المقتضب ٤/ ١٤٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٢، وينظر: ٢/ ٤٢٠، والأسماء العاملة عمل الفعـل للـدكتور: نـواف الحارثي ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٢

(٦) سورة الكهف. آية ١٨ .

(٧)اسم الفاعل والصفة المشبهة عند النحويين دراسة مقارنة لأستاذي الجليل الدكتور محمود محمد علي أبو الروس ـ طيب الله ثراه ـ ٦٦ .

رأي الشاطبي:

ذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ أن اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أُضيفَ إلى مفعوله إضافة تخصيص لا تخفيف، ثم قال: «وما تقرر هو رأي البصريين[(١)]، **وزعم** الكسائي أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، وإن كان عاريا من الألف واللام، وكأنه اعتبر معنى الفعل مجردا، مع أن في القرآن: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾، وحكي: هذا مارٌّ بزيد أمسِ، **وهذا كله ليس فيه حجة على ما قال** »[(٢)].

ولم يرتض الشاطبي أن تكون الآية الكريمة دليلا يشهد لصحة ما ذهب إليه الكسائي[(٣)]، فتأولها بأنها على حكاية الحال؛ فقال: «**أما الآية فمن باب حكاية الحال الماضية**»[(٤)]، والمعنى: حكاية ما مضى بلفظ المضارع، كأنه واقع في زمن التكلم؛ «قصدا لإحضاره في الذهن، حتى كأنه مُشاهَدٌ حالة الإخبار»[(٥)]، وقد كثر في كلام العرب تعبيرهم عن الماضي بلفظ المضارع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[(٦)]، «فحكى تلك الحالة حيث قال: (هذا)، و(هذا) يُشار بها إلى الحاضر، وحين قصَّ القصة على النبي ـ صلى الله عليه

---

(١) سبق القول بأنه رأي جمهور النحاة من البصريين والكوفيين. ينظر: الجمل ٨٤. وقد تعددت أقوال العلماء في نسبة القول الثاني للكسائي، ينظر: المقتصد ١/ ٥١٢، والبسيط ٢/ ٩٩٩، والكافي ١/ ٩٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٧.

(٢) المقاصد ٤/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) وكما اعترض على الاستدلال بالآية الكريمة اعترض على الاستدلال بقولهم: هذا مارٌّ بزيد أمسِ؛ لأن اسمَ الفاعل جاء منونا إذ لم يتمكن القائل من الإضافة. المقاصد ٢/ ٢٦٤. وقال ابن يعيش: أما قولهم: هذا مارٌّ بزيد أمسِ فإنما أعمله في الجار والمجرور ولم يُعمله في مفعول صريح، والجار والمجرور يجري مجري الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال. شرح المفصل ٦/ ٧٧.

(٤) المقاصد ٤/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠.

(٦) سورة القصص. آية ١٥ .

وآله ـ لم يكن المُشار إليهما حاضرين، ولكنه حكى تلك الحالة»[1]، وقد ارتضى جمهور العلماء من معربي القرآن الكريم وغيرهم[2] تخريجَ الآية على حكاية الحال الماضية، ويشهد لصحته أمران:

أحدهما: أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ واو الحال[3].

والآخر: قوله تعالى: (ونقلبهم)، ولم يقل: وقلبناهم[4].

فإذا لم تكن الآية دليلا على صحة ما ذهب إليه الكسائي فقد تعيَّن صحةُ ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل دلالته على الحال أو الاستقبال؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإنما عمل اسمُ الفاعل عملَ الفعل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في حركاته وسكناته، فـ«اشترط أحد الزمانين؛ لتتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى»[5]، وليتمكن الشبه بينهما؛ لأن « العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسمَ الفاعل بالفعل فأعملوه»[6].

***

إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله.

اسم الفعل: «ما ناب عن الفعل معنى وعملا، وليس فضلة في الكلام، ولا

---

(1) كشف المشكلات ٢/ ٧٤٨.

(2) ينظر: الإيضاح العضدي ١٧٢، والمقتصد ١/ ٥١٣، والمفصل ٢٩٦، وكشف المشكلات ٢/ ٧٤٨، والكتاب الفريد ٤/ ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧، واللباب ١/ ٤٣٨.

(3) شرح الجمل ١/ ٥٥١.

(4) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠. وأوضح المسالك ٣/ ٢١٧.

(5) شرح الكافية للرضي ٣/ ٤١٦.

(6) الخصائص ١/ ٣٠٤.

متأثرا بعامل يدخل عليه»[1]، ويختلف اسم الفعل عن الفعل في أمور[2]، منها: أن الفعل يعمل متقدما على معموله ومتأخرا عنه بلا خلاف، واسم الفعل لا يعمل إلا متقدما عند جمهور النحاة[3]، وخالف في ذلك الكسائي[4]، فأجاز إعماله متأخرا عن معموله، محتجا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[5]، فـ(عليكم) هو عامل النصب في (كتاب) – عند الكسائي – وقد تأخر عن معموله. ولم أجد فيما بين يديَّ من مصادر ما يشير إلى أن من النحاة من وافق الكسائي، بل إن المعربين قد وصفوا قوله بأنه غير جائز، وبعيد، وغريب[6].

رأي الشاطبي:

أخذ الشاطبي ـ رحمه الله ـ برأي جمهور النحاة، فلم يُسوِّ بين الفعل واسم الفعل، ومنع إعمال اسم الفعل متأخرا؛ لأنه «لا يُشبه الفعل لفظا، ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد، ولا نون الوقاية في غير الشذوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال، وإذا كان كذلك لم يسغ أن

---

(١) شرح الحدود النحوية للفاكهي ١٣٨.

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٩١، ومنحة الجليل ١/ ٢٦، ٢٧.

(٣) شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٩٤.

(٤) ونسبه إلى الكوفيين مكي والأنباري والعكبري وابن أبي الربيع. ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٣تحقيق الدكتور حاتم الضامن رحمه الله، والإنصاف ١/ ٢٢٨، وأسرار العربية ١٥٦، والتبيين ٣٧٣، والكافي ١/ ١١٥٤.

ونسبه إلى الكسائي وحده الناظم وابنه، قال الناظم «ومما عُزي إليه [أي الكسائي] دون غيره جواز إعمال هذه الأسماء فيما تقدم» شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤، وقال ابنه: «يجب تأخير معمول اسم الفعل.... هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائي»شرح ابن الناظم ٦١٤. وقد جاءت النسبة إلى الكسائي وحده في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/ ١٨٦ تحقيق الأستاذ: ياسين السواس.

(٥) سورة النساء. آية ٢٤ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٠، والكتاب الفريد ٢/ ٢٤٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٣، وغرائب التفسير ٣٩٠.

يجري مجراه، ولا أن يتصرف تصرفه في المفعول»[1].

وقد ردَّ الشاطبي ما احتج به الكسائي من قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾؛ لأنه لا يتعين فيه إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله؛ فـ«الظاهر في الآية أن (كتاب الله) منصوب على المصدر، أي: كتب الله عليكم كتابا ودلَّ عليه قوله تعالى قبل ذلك: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾... وإذا أمكن هذا لم يكن فيما ذكر متمسك مع فقد السماع»[2].

والقول بأن (كتاب الله) مصدر منصوب هو قول سيبويه. قال – رحمه الله –: «ولما قال [الله] ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كتاب الله توكيدا»[3]، فـ(كتاب الله) مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، و(عليكم) جار ومجرور متعلق بـ(كتاب)، والمعنى: كتب الله ذلك كتابا عليكم، وقد قرئ في الشواذ: كَتَبَ الله عليكم[4]، فدلَّت هذه القراءة على أن (عليكم) في قراءة الجماعة متعلقة بنفس (كتاب)، كما تعلق في (كتب الله عليكم) بنفس (كَتَبَ)، وأنه ليس اسما سُمِّي به الفعل. وقد اختار جمهورُ النحويين من معربي القرآن الكريم وغيرهم ما ذهب إليه سيبويه. يقول المبرد: «أما قول الله عز وجل: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ فلم ينتصب (كتاب) بقوله (عليكم)، ولكن لما قال: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ أعلم أن هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر؛ لأن هذا بدلٌ من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم، وكُتِب عليكم»[5].

---

(١) المقاصد ٥/ ٥١٣، ٥١٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الكتاب ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

(٤) مختصر في شواذ القراءات ٣٢. وينظر: المحتسب ١/ ١٨٥.

(٥) المقتضب ٣/ ٢٠٣، و ينظر: جامع البيان ٤/ ١٠، والإيضاح ١٦٦، والمسائل المنثورة ٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٣، والمقتصد ٥٧٧، والمحرر الوجيز ٤/ ٧، وأسرار العربية ١٥٧.

ونظيره قوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ ، فهو «منصوب بفعل دلَّ عليه الكلامُ الأولُ قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[(١)] ، وهذا كثير في القرآن وفي كلام العرب»[(٢)].

وفي إعراب (كتاب الله) وجه آخر، وهو أن يكون مفعولا لفعل محذوف، واسم الفعل (عليكم) توكيد له. يقول سيبويه: «واعلم أنه يقبح: زيدا عليك... إلا أن تقول: زيدا، فتنصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك»[(٣)]، ويقول الفراء: «وقلما تقول العرب: زيدا عليك أو زيدا دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله»[(٤)].

ونخلص مما سبق إلى أن قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ يحتمل التأويل، فلا يجوز الاحتجاج به، ويترجح القولُ بأن اسم الفعل لا يعمل إلا متقدما على معموله؛ لئلا يُؤدي إعماله متأخرا إلى التسوية بين الأصل والفرع، وقد استقر عند النحاة أن «الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول»[(٥)].

***

---

(١) سورة النمل. آية ٨٨ .

(٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ١/ ١١٥٥.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠.

(٥) ينظر في انحطاط الفروع عن الأصول: الإنصاف ٥٩، ١٦٦، ٢٢٩، وأسرار العربية ٨١، ١٧٧، ٢٤٨.
ومن تمام الفائدة الإشارةُ إلى أن الكسائي قد احتج لجواز إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله بقول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا   إني رأيتُ الناس يحمدونكا

فـ(دلوي) ـ عند الكسائي ـ معمول لاسم الفعل (دونك). ولا حجة فيه لأنه يحتمل تخريجات: أن يكون (دلوي) منصوبا بإضمار فعل، والتقدير: الزم دلوي، وأن يكون مرفوعا بالابتداء، وما بعده الخبر، وأن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه دلوي. وقد ذكر الشاطبيُّ الوجه الأول في المقاصد ٥/ ٥١٣، وينظر: الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج ٢٣، والشعر للفارسي ١/ ٢٣، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٣٥١، والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١/ ١١٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٧٥.

نصب المضارع المقترن بـ(ثم) بين الشرط والجزاء .

إذا توسط المضارع بين الشرط والجزاء ، وكان مقترنا بـ(الواو) أو (الفاء) جاز نصبه بإضمار (أن) ، وجاز جزمه عطفا على فعل الشرط ، والجزم الوجه[١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [٢] ، ومن النصب قولُ الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... ولا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا[٣]

فإن اقترن المضارع الواقع بين الشرط والجزاء بـ(ثم) فمذهبُ البصريين وجوب جزمه . يقول سيبويه : «واعلم أن (ثم) إذا أدخلتَه على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا **جزما**»[٤] ، ومذهب الكوفيين إجراؤه مُجرى المضارع المقترن بـ(الواو) و(الفاء) في جواز جزمه ونصبه[٥] ،

رأي الشاطبي :

اختار ابن مالك ـ رحمه الله ـ مذهب البصريين ، وهو أن جواز النصب والجزم مقيَّدٌ بأن يكون العاطف (الواو) أو(الفاء) ؛ فقال في التسهيل : «وقد تُضمر (أنْ) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط»[٦] ، وقال في الكافية الشافية :

وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ يُلْفَى ... قَبْلَ الْجَزاءِ إِثْرَ وَاوٍ أَوْ فَا[٧]

وقال في الألفية :

---

(١) الكتاب ٣/ ٨٨ .

(٢) سورة يوسف . آية ٩٠ .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يُعلم قائله ، وقد أنشده ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٠٧ .

(٤) الكتاب ٣/ ٨٩ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٣٤٦ ، ومغني اللبيب ١١٩ ، ومنهج السالك ٤/ ٢٥ .

(٦) تسهيل الفوائد ٢٣٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٠٧ .

وَجَــزْمٌ اوْ نَصْــبٌ لِفِعْــلٍ إِثْــرَ فَــا أَوْ وَاوٍ انْ بِـــالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَـــا[1]

فقيَّد جواز الجزم والنصب بـأن يكـون العطـف بــأحد الحـرفين : (الفـاء) أو (الواو) ، ودلَّ هذا التقييد على أن النصب لا يجوز إن كان العاطفُ غيرَهما [2] .

وقد ذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ أن هذا التقييد من ابن مالك فيـه «ردٌّ لمـا أجـازه الكوفيون ـ فيما نُقِل عنهم ـ في (ثم) مـن النصـب ، كمـا أجـازه الجميـع في الـواو والفاء ؛ فيقولـون : إن تـأتني ثـم تحـدِّثَني أُكْرِمْـك[3] بنصـب (تحـدثني) ، ومـن حجـتهم في هــذا قــراءةُ مَــن قــرأ : ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾[4] بنصب (يدركه)»[5] .

ولم يرتض الشاطبيُّ أن تكون هذه القراءة دليلا على جواز النصـب بعـد (ثـم) ؛ لأمرين :

أحدهما : ما أشار إليه في قوله : «وهذه القراءة لم يُثْبِـتْ البصـريون بهـا حكمـا ؛ لندورها»[6] .

والآخر : أن أن الفعل المضارعَ لا يُنصب بـ(أن) المضـمرة بعـد (ثـم) ، كمـا ينصب بـ(أن) المضمرة بعد الواو والفاء ، يقول سيبويه : «(ثم) لا يُنصب بها كمـا يُنصـب بــ(الـواو) و(الفـاء) ، ولم يجعلوهـا ممـا يُضـمر بعـده (أن)»[7] ، ووجـه

---

(١) ألفية ابن مالك ١٥٤ .

(٢) وصحَّح مذهبَ الكوفيين في كتابه عمدة الحافظ ؛ فقال : «وأجاز الكوفيون إجراءَ المقرون بـ(ثم) مجرى المقرون بـ(الفاء) أو (الواو) ؛ فيجوز عندهم أن يُقـال : إن تـأتني ثـم تحـدِّثَني أحـدثك ، ويصحح ما ذهبوا إليه قراءةُ الحسن رضي الله عنه : ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت بنصب الكاف . عمدة الحافظ ١/ ٣٦١ .

(٣) في الأصل : أكرمتك ، والأولى ما أثبتُّ .

(٤) سورة النساء . آية ١٠٠ .

(٥) المقاصد ١/ ١٦٠ .

(٦) السابق

(٧) الكتاب ٣/ ٨٩ .

اختصاص (الواو) و (الفاء) «ما في (الفاء) من معنى السببية ، وما في (الواو) من معنى المعية ، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبلُ ، بخلاف غيرهما من الحروف ، فإنها ليست كذلك»[1] .

ولما كانت القراءة نادرة لا يثبت بها حكم ، وكان هناك وجه لاختصاص الواو والفاء بجواز النصب بعدهما ذكر الشاطبيُّ أن « **الأولى عدم القياس في غيرهما** »[2] .

وخلاصة القول أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ على إجلاله للقراءات القرآنية لم يُجز القياسَ على بعضها لندرته ؛ إذ ليس كلُّ مسموعٍ يُقاس عليه .

(١) المقاصد ٦/ ١٥٦ .

(٢) المقاصد ٦ / ١٦٠ . .

المبحث الثاني :

الحديث النبوي الشريف

الشاطبي والحديث الشريف .

عدم القياس على بعض ما ورد في الحديث الشريف .

نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالحديث الشريف .

الشاطبي والحديث الشريف

كان علمُ الحديث أحدَ العلوم التي حرَصَ الشاطبيُّ – رحمه الله – على تلقيها عن شيوخه ؛ فجلس إلى شيخه المحدث الراوية أبي عبد الله بن مرزوق وأخذ عنه موطأ مالك وصحيح البخاري إلا ثلاثة مواضع ، كما جلس إلى شيخه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري ، وسمع منه ثلاثياتِ البخاري[1] وبعضَ صحيحِه ، وبعضَ سننِ الترمذي والنسائي وموطأ مالك[2] ، وما انتهى إلينا من تصانيف الشاطبي يشهد بكثرة محفوظه من الأحاديث والآثار ؛ إذ كثرت الأحاديث النبوية الشريفة في كتبه كثرةً ظاهرةً ، وكان – رحمه الله – يورد عددا من الأحاديث في الموضع الواحد[3] ، ويذكر تعدد الروايات في الحديث الواحد[4] ، ويميز بين الصحيح والضعيف[5] ، ويبين ضعفَ بعضها من جهة السند مع صحة المعنى[6] ، ويروي قولا لأحد الصحابة ثم يقول : «**ومعناه موجود في الصحيح**»[7] ، إلى غير ذلك مما يشهد برسوخ قدمه في هذا العلم الشريف ، وكما شهدت بذلك مصنفاته في علوم الشريعة شهد به كتابه (المقاصد الشافية) ؛ إذ أورد

---

(١) هي اثنان وعشرون حديثا تُعدُّ من أجلِّ أنواع السند ؛ إذ لم يقع فيها بين رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبين مُخَرِّجيها إلا ثلاثة أشخاص .

(٢) برنامج المجاري ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) الموافقات ١/ ٧٦ ، ٨٢ ، ٩٧ ، وغيرها .

(٤) الموافقات ١/ ٤٦ ، ٤٧ ، ١٥١ ، ٤/ ٣٢٣ .

(٥) الموافقات ١/ ٢٤٦ .

(٦) الموافقات ١/ ٢٣٦ .

(٧) الموافقات ١/ ١٥١ .

فيه كثيرا من الأحاديث والآثار التي كان يذكرها لأغراض شتى ، فمنها ما ذكره لبيان معنى شرعي ، كالذي في قوله : «والله هو الرقيب على القلوب ، العليم بسرائر الغيوب ، ومن عمل صالحا فلنفسه ، ومن غرس جنى ثمرة غرسه ، «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه» .

ومنها ما ذكره تفسيرا لبعض ألفاظ الألفية ، كتفسير (لا تشتبه) من قول ابن مالك :

والْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ(١)

فقد فسره بقوله : «أي : غير ملتبسة ، يُقال : اشتبه عليَّ الأمر ، أي : التبس وأشكل ، ومنه في الحديث : الحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ ، وبينهما أمور مشتبهاتٌ، أي : ملتبسات»(٢) . وكتفسير كلمة (النمط) من قول ابن مالك :

فَنَمَطٌ عَرَّفتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ(٣)

فقد ذكر في تفسيره أن له معنيين : أحدهما : الجماعة من الناس أمرهم واحد ، مستدلا بقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – : خير هذه الأمة النمط الأوسط يلحق بهم التالي ويرجع إليهم الغالي(٤) .

ومنها ما ذكره مثالا على لغة من لغات العرب ، كقوله – ﷺ – : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» ، فقد أورده الشاطبي للاستدلال به على أن من العرب مَن يطابق بين الفعل وفاعله تثنية وجمعا ، فيقولون : قاما أخواك وقاموا

---

(١) ألفية ابن مالك ٧٨ .

(٢) الموافقات ١/ ٢٨٤ .

(٣) ألفية ابن مالك ٨٥ .

(٤) المقاصد ٢/ ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

إخوتك ، وقامتا الهندان وقمن الهندات[1] ، وكقوله ـ ﷺ ـ : «ليس من امبر امصيام في امسفر » ، فقد أورده الشاطبي دليلا على أن من العرب مَن يبدلُ لام (أل) ميما[2] ، وكقوله – ﷺ – : «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» ، وقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – : «من يطل هن أبيه ينطق به» ، فقد أوردهما الشاطبي دليلا على أن لغة النقص هي اللغة الشهيرة في (الهن) ، وأن من جعل (هن) مثل (يد ، وأخ) أفصح مِمَّن جعلها معربة بالحروف[3] .

****

وقد ذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ كثيرا من الأحاديث النبوية الشريفة على سبيل التمثيل بها ، لا على سبيل الاستشهاد ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها ما ذكره في جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت عاملة في معمول ، كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : «أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة»[4] ، وما ذكره من أن النكرة إذا أضيفت أفادت فجاز الابتداء بها ، «وفي الحديث : خمس صلوات كتبهن الله على العباد» ، ووجه الإفادة ـ هنا ـ ما في الإضافة من إعطاء الاختصاص المقرب من المعرفة»[5] ، وما ذكره في جواز إعمال غير الماضي من (كان) عمل الماضي ، «فتقول : يكون زيدٌ قائما ، وكن يا زيدُ عاقلا ، وفي الحديث : «كُن أبا خيثمة فكانه» ، و«كُن عبدَ الله المقتول ، ولا تكن عبدَ الله القاتل» [6] ، وما ذكره في أن المضاف إلى ما فيه (الألف واللام) يجوز نصبه على الاختصاص ، كقوله ـ ﷺ ـ : «نحن ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نُورثُ»[7] ، فهذه الأحاديث وغيرها لم يذكرها الشاطبي

---

(١) المقاصد ١/ ٢١٦ ، ٦١٢ .

(٢) المقاصد ٩/ ٢٧٨ .

(٣) المقاصد ١/ ١٤٨ .

(٤) المقاصد ٢/ ٤٣ .

(٥) المقاصد ٢/ ٤٤ .

(٦) المقاصد ٢/ ١٥٢ .

(٧) المقاصد ٥/ ٤٧١ .

للاستشهاد بها ، وإنما ذكرها للتمثيل والاستئناس، ولا خلاف بين العلماء في ذلك، وإنما وقع الخلاف بينهم في الاستشهاد بالحديث على إثبات قواعد النحو[1]، ولا حاجة إلى تفصيل القول في هذه القضية بعد أن أشبع الكلامَ وبسط القولَ فيها كثيرٌ من الدارسين المحدثين[2] ، وخلاصة ما ذكروه أن السابقين الأولين من النحاة قد ولَّوا وجوههم شطر القرآن الكريم وكلام العرب شعرا ونثرا، فأكثروا من الاستشهاد بهما لإثبات القواعد ، **وقلَّ** استشهادهم بالحديث الشريف ، دون أن تكون قضية الاستشهاد به محلَّ نظر أو موضع خلاف ، بل كانت من القضايا المسكوت عنها حتى كان القرن السابع الهجري ؛ إذ كان أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) أولَ مَن نسب إلى المتقدمين من النحاة أنهم **تركوا** الاستشهاد بالحديث الشريف ؛ معللا ذلك بأن الحديث وقع فيه تصحيفٌ كثيرٌ ولحنٌ ، وبأن حُذّاق الأئمة على جواز نقل الحديث بالمعنى ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة حديث

---

(١) ينظر الفرق بين الاستئناس والاستشهاد في : الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ٢٩ ، والمعيار في التخطئة والتصويب لأستاذنا الدكتور : عبد الفتاح سليم ـ رحمه الله ـ ١١١ .

(٢) في مقدمتهم: الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين – رحمه الله – في بحثه : الاستشهاد بالحديث في اللغة ، ومنهم الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، والدكتور محمد ضاري حمادي في كتابه : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، والدكتور حسن موسى الشاعر في كتابه : النحاة والحديث الشريف ، وغيرهم . ولا تجد بحثا تناول أصول النحو عامة ، أو عند أحد العلماء إلا تحدث صاحبه عن هذه القضية بإيجاز أو بإطناب .

ينظر : في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني – رحمه الله – ٤٦ – ٥٨ ، وأصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني – رحمه الله – ٤٨ – ٥٥ ، وأصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم – رحمه الله – ١٢٦ – ١٣٧ ، وأصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة ٤٦ – ٥٦ ، والاستشهاد والاحتجاج باللغة للدكتور محمد عيد – رحمه الله –١٠٧ – ١١٤ ، وضوابط الفكر النحوي للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب ١/ ٣٣٩ - ٣٨١ ، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لشيخنا الأستاذ محمد إبراهيم البنا – رحمه الله - ٢٥١ – ٢٧٠ .

النبي ـ ﷺ ـ ؛ لأنه من المقطوع به أنه ـ ﷺ ـ أفصح العرب [1] ، وحمَلَ على ابن الطراوة وابن خروفٍ بسبب استشهادهما به .

وحذا أبو حيان حذوَ شيخه ابنِ الضائع واقتفى أثرَه ، فذكر أن النحاة لم يستدلوا بالحديث على إثباتِ القواعد النحوية[2] ، وعلَّل لذلك بما علَّل به ابنُ الضائع ؛ لجواز النقل بالمعنى ، ولكون الرواة قد يلحنون[3] ، ثم شنَّع على ابن مالك وأنكر عليه كثرةَ استشهاده بالحديث . فذكر أن عادته «إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث ، وهذه عادةُ مَن لم يشتغل على العلماء ، بل ينظر بنفسه ، ويستبدُّ برأيه» [4] .

وقال ـ أيضا ـ : «وزعم ابنُ مالك أنها [أي : كأين] قد يُستفهم بها ، واستدلَّ بأثر جاء عن أُبَيٍّ ، على عادته في إثبات القواعد النحوية بما رُوِي من الأحاديث ، وفي الآثار مِمَّا نقله الأعاجم الذين يلحنون ، وما لم يتعين أنه من لفظ الرسول ـ ﷺ ـ ولا من لفظ الصحابي»[5] .

ذلك ـ بإجمال ـ حديث النحاة عن الاحتجاج بالحديث الشريف ، فما موقف أبي إسحاق الشاطبي ؟

لا تُذكر قضية الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات قواعد النحو إلا ويُذكر معها اسم أبي إسحاق الشاطبي ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما : أنه أول مَن دَرَسَ هذه القضيةَ دراسةً مفصلةً، فأطال فيها النظر ، وأعمل الفكر ، وأشار إلى أنها مسألة أصولية ،وتعرض لها في غير موضع من كتابه ،

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن الضائع ١/ ١١٢١ تحقيق : يحيى علوان حسُّون البلداوي (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة . جامعة الأزهر الشريف) .

(٢) التذييل والتكميل ٨/ ٣٥٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٨ / ١٣٠ .

(٤) التذييل والتكميل ٩ / ٣٤٢ . وينظر : ١٠ / ٥٤ ، ١١ / ٣٢٣ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٧ .

مبينا أنه سيفصل القولَ فيها في الموضع الذي يليق بها[(١)] .

والقول بأن أبا إسحاق هو أول من درس قضية الاحتجاج بالحديث الشريف لا يتعارض مع ما شاع في الدرس النحوي من أن ابن الضائع هو أول مَن أنكر الاستشهاد بالحديث الشريف ؛ لأن ابن الضائع لم تظهر حملتُه على الاستشهاد بالحديث إلا حين أراد أن ينتصر لسيبويه من ابن الطراوة ، وأن يُوهِّن أدلته ، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا [(٢)] .

والآخر : أنه قد شاع بين الدارسين أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ لم يمنع الاحتجاجَ بالحديث مطلقا ، كما ذكر ابنُ الضائع وأبو حيان ، ولم يجوزْه مطلقا ، كما عُرِف عن ابن مالك ، وإنما وقف من هذه القضية موقفا وسطا . وكان عبد القادر البغداديّ أولَ من نسب إلى الشاطبي هذا التوسط ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «**وتوسط الشاطبي** ، فجوَّزَ الاحتجاجَ بالأحاديث التي اعْتُنِيَ بنقل ألفاظها»[(٣)] . وتردد هذا القولُ في مؤلفات كثيرٍ من الدارسين المحدثين الذين سلّموا بقول البغدادي ، دون نظر في كلام الشاطبي نفسه ، وعذرهم في ذلك أن كتاب (المقاصد الشافية) لم يرَ النورَ مطبوعا إلا منذ سنوات قليلة ، وقد نقل البغداديُّ من كلامِ الشاطبي ما يدلُّ على اتخاذه هذا المذهب المتوسط ،«وهذا التوسط فيه نظر ؛ فإنِ البغداديَّ لم ينقل كلامَ الشاطبيِّ على وجهٍ دقيقٍ ، فقد حذف منه عباراتٍ ، وأجمل في أخرى»[(٤)] ، وما حذفه البغداديُّ أو أجمله يدل على أنْ ليس للشاطبي مذهبٌ متوسط بين المجوزين والمانعين ، كما شاع عنه[(٥)] ، وإنما يدل كلامه في هذه القضية على أمور :

---

(١) المقاصد ١/ ٣٠٦ ، ٢/ ٢٧٢ .

(٢) ينظر : أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٢٥٤ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ١٠٠ . وكلاهما للأستاذ الجليل : محمد إبراهيم البنا ـ طيب الله ثراه ـ .

(٣) خزانة الأدب ١/ ١٢ .

(٤) الأدلة النحوية الإجمالية ١٣٩ .

(٥) وقد أفرد هذه القضيةَ بالدراسة الدكتور : أحمد نزال غازي الشمري في بحثه : موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية ، والدكتور : =

الأول : أن بناء القواعد على ما جاء في الحديث الشريف «ليس بمستند عند الجمهور من أهل اللسان»[1] ، ولم ينكر الشاطبيُّ عليهم ذلك ؛ فقال : «ليس بمُنكَرٍ تركُهم للاستشهاد بالحديث»[2] .

الثاني : أنه لا يُستشهد إلا بـ«ما عُرِف أن المعتنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاص بها ، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ـ ﷺ ـ »[3] ، وهذه «الأحاديثُ قليلة إذا قورنت بالتي رُويت بالمعنى ، وذلك لأنه ذكر أن الأحاديث المعتنى بلفظها لا بد أن يُعرف ذلك بنص أو قرينة تدل على الاعتناء باللفظ »[4] .

الثالث : أنه تأثر أبا حيان، فأنكر على ابن مالك مخالفتَه جميع المتقدمين حين جعل الحديث «**حجة في إثبات القواعد وبناء القياس عليه**»[5] ، ووصفه بأنه «**غير مصيب في هذه القاعدة**»[6] ، كما وصف استدلاله بالحديث بأنه «**لا مقنع فيه إذا سُلِّم صحة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية**»[7] . ومن هذه الأقوال وغيرها يتبين أن موقف الشاطبي من الاحتجاج بالحديث هو موقف ابن الضائع وأبي حيان ، وأن ما شاع عنه من اتخاذه موقفا وسطا بين المجوزين والمانعين غيرُ دقيق.

=نجيب محفوظ الزبيدي في بحثه : منهج الشاطبي في الاستشهاد بالحديث في النحو من خلال شرحه لألفية ابن مالك . وينظر : الأدلة النحوية الإجمالية ١٤٠ ، وأصول العربية ... دراسة في فكر الشاطبي ١٣٧ ، ١٥٤ . وضوابط الفكر النحوي ١/ ٣٤٩ ، وجوانب التفكير النحوي عند الشاطبي ٨٦ ، وأصول النحو ومسائله الخلافية عند الشاطبي والمرادي ٥٥١ .

(١) المقاصد ١/ ٣٠٦ .

(٢) المقاصد ٣/ ٤٠٢ .

(٣) المقاصد ٣/ ٤٠٣ .

(٤) أصول العربية ... دراسة في فكر الشاطبي ١٤٠ .

(٥) المقاصد ١/ ٥٦٩ .

(٦) المقاصد ٣/ ٤٠٥ .

(٧) المقاصد ٦/ ٧٦ .

عدم القياس على بعض ما ورد في الحديث الشريف

عُني ابن مالك ـ رحمه الله ـ بالحديث النبوي الشريف عناية واضحة ؛ فأكثر من إيراد الأحاديث النبوية الشريفة في كتبه، ووضع كتابا سماه : (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، تناول فيه ما أشكل من أحاديث البخاري ، وقد أنكر عليه أبو حيان كثرة استشهاده بالحديث الشريف ؛ فقال : «قد لهج هذا المصنف [يعني ابنَ مالك] في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل»[1] ، ووافقه أبو إسحاق الشاطبي ، فأنكر على ابن مالك مخالفتَه جميع المتقدمين حين جعل الحديث «**حجة في إثبات القواعد وبناء القياس عليه**»[2] ، ويُفهم من كلام أبي حيان والشاطبي ـ رحمهما الله ـ أنَّ ابنَ مالك كان يُثبِتُ بالأحاديث قواعدَ لم يقلْ بها غيرُه ، وقد ردَّ ذلك ابنُ الطيب الفاسي بقوله : « إن ابنَ مالك لم يُثبِتْ قاعدةً لم تكن، ولا حُكْما ليس معروفا ، وإنما يُرجِّحُ بالحديث بعضَ الآراء الضعيفة عند الجمهور ، ويقوي به بعضَ اللغات الغريبة ، أما اختراع أمر لم يقولوه فليس بكلامه»[3] ، فذِكْرُ ابنِ مالك ـ رحمه الله ـ للأحاديث الشريفة إنما هو من قبيل التعضيد ، لا إثبات القواعد ، وإلى هذا أشار سراجُ الدين البلقيني بقوله : «ابنُ مالك يجد الشواهدَ من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به كالاعتضاد،

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٨٩٧ ، تحقيق : عبد الحميد محمود حسان الوكيل . (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر الشريف) .

(٢) المقاصد ١/ ٥٦٩ .

(٣) فيض نشر الانشراح ٤٥٠ .

لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك»[١] .

وكان ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ يختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، ويترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور[٢] ، وكثيرا ما كان يصف اختيارَه بأنه **مما خفي على أكثر النحويين**[٣] ، وقد تعقّبه الشاطبي في مواضع متعددة ؛ فذكر أن الحديث الشريف قد يأتي بما لا يُقاس عليه[٤] ، وأكثر من الاعتراض على استدلال ابن مالك بالحديث الشريف ، ولم يرتضِ القياسَ على ما جاء فيه[٥] ؛ لأن الحديث الشريف لا يُحتجُّ به ؛ إذ الغالب عليه النقلُ بالمعنى ، كما سبق ، أو لأن ما ورد فيه نادر ، و«**النادر لا يُقاس عليه**»[٦] ، بل «**يُنقل ولا يُعتدُّ بمثله، ولا يُبْنى عليه**»[٧] ، أو لأن ما ورد فيه محتمل وقابلٌ للتأويل ، و«**القياس مع الاحتمال لا يستتب**»[٨] .

وكان الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ يرى حملَ الحديث الشريف على القلة والندور أولى من تأويله إذا كان التأويل متكلفا[٩] .

---

(١) الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني ٢٩ . وينظر : فيض نشر الانشراح ٤٨٨ ، وتعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك ، للدكتور : باسم مغضي المعايطة .

(٢)) • ينظر : مقدمة منهج السالك لأبي حيان (ب) .

(٣) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٩ ، ١٥٣ ، ١٨٩ ، ٢٦٣ ، ٢٩٣ وغيرها .

(٤) ينظر : المقاصد ١/ ١٧٠ ، ٢٢٢ .

(٥) ينظر : المقاصد ١/ ١٧٠ ، ١٢٢ ، ٤/ ١٦١ ، ٥٣١ ، ٥/ ٥٣١ ، ٦/ ٣١٨ ، وغيرها .

(٦) المقاصد ٢/ ٣٩٤ .

(٧) المقاصد ٦/ ٢٦٩ .

(٨) المقاصد ٥/ ١١ .

(٩) المقاصد ٢/ ٣١٢ .

نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالحديث الشريف

وفي هذا المبحث نماذج من الأحاديث النبوية الشريفة التي رأى الشاطبي أنه لا يجوز القياس عليها، أو اعترض على من رأى القياس عليها . وقد ذكرتُ هذه النماذجَ مرتبة على حسب ورودها في كتاب (المقاصد الشافية).

اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ).

ذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أن خبر (كاد) لا يقترن بـ(أن) إلا في ضرورة الشعر ؛ فقال : «وكدتُ أن أفعلَ لا يكون إلا في **الشعر**» ، وقال : «**ويضطر الشاعر** فيقول : كدتُ أن»[1] .

وذهب جماعة من النحويين إلى أن اقتران خبر (كاد) بـ(أن) يجوز في النثر قليلا[2] ، واستدلَّ بعضهم بقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : «ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» .

***

(١) الكتاب ٣/ ١٢ ، ووهم أبو جعفر النحاس ؛ إذ نسب إلى سيبويه القولَ بأنه أجاز : كاد أن يفعل ؛ تشبيها بـ(عسى) . ينظر: إعراب القرآن ١٢٨ ؛ إذ إن سيبويه لم يُجز ذلك مطلقا ، وإنما أجازه في الشعر خاصة ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «وقد جاء **في الشعر** : كاد أن يفعل ، شبهوه بـ(عسى) . الكتاب ٣/ ١٦٠ .

(٢) منهم ابن الحاجب في الكافية ٤٨، وابن الناظم في الدرة المضية شرح الألفية ١٥٦ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ .

رأي الشاطبي .

ذهب ابنُ مالك إلى أن اقتران خبر (كاد) بـ(أن) لا يختصُّ بالشعر ، بل يجوز فيه وفي النثر ، إلا أن وروده في النثر قليلٌ ؛ فقال ـ رحمه الله ـ :

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ ، و(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا[1]

«يعني أن الحكم المقرر في (عسى) هو معكوسٌ في (كاد) ، والذي في (عسى) أن لحاق (أنْ) في خبرها هو الشهير ، وعدمها نادر ، فعكس هذا ، وهو أن عدم لحاق (أنْ) هو الشهير وثبوتها نادر خاصٌّ بـ(كاد)[2] . ومن عادات ابن مالك في الألفية إتيانه بلفظ القلة أو ما يدل عليه ؛ للدلالة على أن هذا الحكمَ جائزٌ عنده في الكلام ، غيرُ مختصٍّ بالشعر[3] ، وقد صرَّح في غير الألفية بأن خبر (كاد) يقترن بـ(أنْ) قليلا في النثر ، وأن هذا الحكم مما خفي على أكثر النحويين ؛ فقال في (شرح التسهيل) : «والشائع في خبر (كاد) وروده مضارعا غيرَ مقرون بـ(أنْ) ، كقوله تعالى : ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾[4] ، ووروده مقرونا بـ(أن) قليل ، ومنه ما جاء في حديث عمر : ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»[5] ، وأورد في (شواهد التوضيح) أربعة آثار ، ثم قال : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقرونا بـ(أن) ، وهو مما خفي على أكثر النحويين ، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ، إلا أن وقوعه غيرَ مقرون بـ(أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بـ(أنْ)[6] .

---

(١) ألفية ابن مالك ٩٢ .

(٢) المقاصد ٢/ ٢٧١ .

(٣) المقاصد ١/ ٣٢٥، ٣٣٧، ٤٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٠٢ ، ٢/ ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٣/ ٧٠٧ ، وينظر ص١٥ من هذا البحث .

(٤) سورة الجن . آية ١٩ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٩١ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ١٥٣ .

واختار الشاطبي ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ؛ فقال : «**والحقُّ مع سيبويه**»[1] ، ولم يرتضِ ما ذهب إليه ابنُ مالك ؛ لأن ابنَ مالكٍ أجاز في النثر ما خصَّه الجمهور بالشعر ؛ لوروده في الحديث ، وما ورد في الحديث لا يُستدلُّ به ولا يُبْنى عليه حكمٌ ؛ فقال ـ رحمه الله ـ : «بنى الناظم على قاعدته في الاستشهاد بالحديث ، فلم يجعله مختصا بالشعر ؛ لأنه جاء في حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ : «ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمسُ أن تغرب ...**وما بنى عليه الناظمُ لا يثبت**»[2] .

وما اختاره الشاطبيُّ هو الرأي المختار عند جمهور النحويين[3] ؛ وقد عللوا امتناع اقتران خبر (كاد) بـ(أن) بعدم المناسبة بينهما ؛ إذ إن (كاد) فعلٌ يدل على قرب وقوع الفعل ، و(أن) تدل على الاستقبال . يقول الشاطبي : « لم تلحقه [أي : الفعل كاد] (أنْ) ؛ لأنهم قصدوا التقريب من الحال ، و(أن) تُنافي هذا القصد»[4] .

***

نصبُ الجزأيْنِ بـ(إنَّ).

تدخل (إنَّ) وأخواتها على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسما لها ـ باتفاق ـ وترفع الخبر على الرأي الراجح[5]، ونُقِلَ عن الفراء جواز النصب في خبر (ليت) خاصة ؛ فيقال : ليت زيدا قائما[6] ، كما نُقِل عن أصحابه جواز النصب في سائر

(١) المقاصد ٢/ ٢٧٢ .

(٢) السابق .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ٧٥ ، والأصول ٢/ ٢٠٧ ، وشرح السيرافي ١١/ ٩٣ ، والإيضاح العضدي ١٢١ ، والمقتصد ١/ ٣٦١ ، والإنصاف ٥٦٧ ، وأسرار العربية ١٢٧ ، ١٢٨ ، وشرح الجمل ٢/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣٧ .

(٤) المقاصد ٢/ ٢٧٠ .

(٥) يُنظر ص٦٠ من هذا البحث .

(٦) يُنظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٣٤ ، والجنى الداني للمرادي ٣٩٤ ، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٢٥٩ . ونُسِبَ هذا القولُ إلى الكسائي كما في المقاصد ٢/ ٣٠٩ ، والصحيح أن الكسائي يقول بنصب ما بعد الاسم ، لا على أنه خبر لـ(ليت) ، ولكن على إضمار (كان) ؛ فإذا قيل : ليت زيدا قائما بنصب (قائما) كان التقدير عند الكسائي : ليت زيدا كان قائما . ينظر : شرح المفصل ٨/ ٨٤ .

الأحرف الناسخة[1]، واحتجوا لذلك بشواهد متعددة، منها قول رسول الله ـ ﷺ ـ: «إن قعر جهنم لسبعين خريفا :[2]»، ومنع الجمهورُ النصب، وأوَّلوا الشواهد التي ظاهرها جوازه.

رأي الشاطبي :

ذهب الشاطبي ـ رحمه الله ـ مذهب الجمهور ؛ فقال : «هذه الأدوات لها من العمل في المبتدأ والخبر عكس ما ثبت لـ(كان) فيهما، وقد تقدم أن (كان) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فعكس هذا الذي هو نصب المبتدأ ورفع الخبر ثابتٌ لـ(إنَّ وأخواتها) . ثم ساق الشاطبيُّ شواهد الشعر التي استدلّ بها الفراءُ وأصحابُه على جواز نصب جزأي الابتداء ؛ مبينا أنْ ليس فيها دليلٌ على جواز النصب ؛ لأنها «**محتملةٌ لغير ما التزمه الكوفيون**»[3]، ولا يصحُّ الاستدلال بدليلٍ تطرَّق إليه الاحتمال .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٣٤ .

(٢) الحديث في صحيح مسلم .

(٣) وقد ساق الشاطبيُّ الأبيات الآتية :

يا ليت أيام الصبا رواجعا .

ليت الشباب هو الرجيعَ على الفتى ... والشيب كان هو البديء الأول

إن العجوز خبةً جروزا ... تأكل كلَّ ليلة قفيزا

إذا اسودَّ جنحُ الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

كأن أذنيه إذا تشوفا ... قادمةً أو قلما محرفا

وخرّج البيتَ الأول على أن (رواجع) حال، والخبر محذوف، والتقدير : يا ليت أيام الصبا لنا رواجع، أو أقبلت رواجع . وخرّج البيت الثاني على إضمار (كان) ؛ لأن (كان) تُستعمل بعد هذه الأحرف كثيرا، فجاز إضمارها، وخرّج البيت الثالث على أن (خبة) حال، وخبر (إن) هو (تأكل)، وخرّج البيت الرابع على إضمار فعل، والتقدير : إن حراسنا يشبهون أسدا أو نحو ذلك، وخرّج البيت الخامس على إضمار فعل، والتقدير : يلحقان قادمة . يُنظر : المقاصد ٢/ ٣١١، ٣١٢ . وينظر أيضا : الكتاب ٢/ ١٤٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٠، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٣٦، ومغني اللبيب ١/ ٣٧، ٢٨٥ .

وكما اعترض الشاطبيُّ على الاستدلال بالشعر اعترض على الاستدلال بالحديث الشريف ، ولم يرتضِ أن يُقاس عليه ، وسبقه إلى الاعتراض على الاستدلال بالحديث الشريف ابنُ مالك والرضي وابنُ هشام .

أما الرضي فقد منع الاستدلال بهذا الحديث ؛ لأن «المرويَّ إن قعر جهنم لسبعون خريفا»[١] بالرفع ، وهي الرواية المثبتة في بعض الأصول[٢] .

وأما ابنُ مالك وابنُ هشام فقد خرَّجا الحديث على أن (القعر) مصدر (قعرتُ الشيءَ) ، إذا بلغت قعره ، وهو اسم (إن) ، و(لسبعين خريفا) ظرفٌ مُخبر به ؛ لأن الاسمَ مصدر ، وظروف الزمان يُخبر بها عن المصادر كثيرا»، ويكون المعنى : إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما»[٣] . وقد نقل الشاطبيُّ هذا التخريج عن شرح التسهيل لابن مالك ، وذكر أن فيه تكلفا ، وأن الوجه «**أن يُردَّ بندوره وقلته**»[٤] ، وقد قرر الشاطبي في مواضعَ من كتابه أن النادر لا يُقاسُ عليه ، وأن النوادر لا يُبْنَى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها[٥] .

وخلاصة ما سبق أن خبر (إن وأخواتها) مرفوعٌ أبدا ، وأن ما ورد من أدلة جواز النصب تقبل غير ما ذهب إليه المخالف ، فكان ردها إلى الأصول المجمع عليها أولى .

وقد ذهب بعضُ العلماء إلى أن نصب الجزأين لغة لبعض العرب[٦] ، ولم يقبل

---

(١) شرح الكافية ٤/ ٣٣٦ .

(٢) ينظر تخريج الحديث ومصادر الروايتين في كتاب : الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية للدكتور : ياسر الطريقي ١/ ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ١٠ ، وفتاوى في العربية ٧٤ ، ٧٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٧ . وقد نُسِب إلى ابن مالك ـ رحمه الله ـ أنه خرَّج الحديث ـ أيضا ـ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله ، أي : سيرُ سبعين . غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب ١/ ٢٣٣ .

(٤) المقاصد ٣/ ٣١٢ .

(٥) المقاصد ٥ / ٢١٢ .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ١٣١ ، ومنهج السالك ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

الشاطبيُّ هذا القولَ ولم يردَّه ، بل قال : «**فإن ثبت بغير ما قال بغير هـذه الشـواهد ، بل بنقل لا تأويل فيه ، أو بمشافهة لأهلها من غير احتمال فـذاك ... وإن لم يثبـت إلا بهذه الشواهد فهي محتملة لغير ما التزمه الكوفيون**»[١] .

***

خروج (سوى) عن الظرفية.

ذهب البصريون إلى أن (سوى) ظرفٌ لا يتصـرف ، فهـو مـلازمٌ للنصـب ، لا يخـرج عـن ذلـك إلا في الضـرورة[٢] . يقـول سـيبويه : «ولا يكـون اسـما إلا في الشعر»[٣] . ويقول المبرد : «وقد اضطر الشاعر فجعله اسما»[٤] .

وذهب الكوفيون[٥] إلى أنها تخرج عن الظرفية في اختيار الكلام ، فتقع ـ عنـدهم ـ مبتدأ وفاعلا ومجرورا بحرف ، ونحو ذلك ، واختار مذهبَهم ابنُ مالك ؛ فقال :

وَلِـ(سِوًى ، سُـوًى ، سَـوَاءٍ) اجْعَـلَا عَلَى الْأَصَحِّ ما لِـ(غَيْـرٍ) جُعِـلَا[٦]

فجعل (سوى) مثل (غير) مطلقا ، «ويشمل ذلك الإطلاق غيرَ باب الاستثناء ، فتقع عنده مبتدأ وفاعلا»[٧] .

وقد صرّح بذلك في شرح التسهيل ؛ إذ ذكر أن (سوى) تساوي (غير) في قبـول تأثير العوامل رافعة وناصبة وخافضة ... كقول النبـي ـ ﷺ ـ : « دعـوت ربـي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها» ، وقوله : «ما أنتم في سواكم من الأمـم إلا كالشـعرة البيضـاء في جلـد الثـور الأسـود ، وكالشـعرة السـوداء في جلـد الثـور

(١) المقاصد ٢/ ٣١١ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٤١ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٧ .

(٤) المقتضب ٤/ ٤٣٩ .

(٥) الإنصاف ١/ ٢٩٤ .

(٦) ألفية ابن مالك ١١١ .

(٧) المقاصد ٣/ ٣٩٥، ٣٩٦ .

الأبيض»[1] .

رأي الشاطبي :

لم يرتض الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ ما اختاره ابنُ مالك في هذه المسألة ، وأطال القولَ وبسط الكلام ؛ ليبين «ضعف مدرك الناظم في جعله (سوى) متصرفة كـ(غير)»[2] ، والذي يعنينا ـ هنا ـ من كلام الشاطبي أنه ردَّ استدلالَ ابن مالك بالحديث الشريف ؛ فقال : «أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين ؛ إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول الله ـ ﷺ ـ إلا على وجه أذكره بعون الله»[3] ، وقال : «الحق أن ابنَ مالك في هذه القاعدة غيرُ مصيب»[4] .

ومِمَّا اعترضه الشاطبي أن يكون فاعل (نعم) علما ؛ لأن ما ورد منه في الحديث نادرٌ ، و«**ندوره يمنع من القياس عليه**»[5] ، وأن يُبْدَلَ الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ، فقد أجازه الأخفش ، ووافقه ابنُ مالك[6] مستدلا بقول أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ : «أتينا النبيَّ ﷺ نفرٌ من الأشعريين» ، وردَّه الشاطبي ؛ لأنه «**محتملٌ ونادرٌ ، والنوادرُ لا يُبْنى عليها حكمٌ ، مع إمكان تأويلها**»[7] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) المقاصد ٣/ ٤٠٥ ،

(٣) المقاصد ٣/ ٤٠١ .

(٤) المقاصد ٣/ ٤٠٥ .

(٥) المقاصد ٤/ ٥٣٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ ، وشواهد التوضيح ٢٨٠ .

(٧) المقاصد ٥/ ٢١٢ .

الخاتمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده ، وعلى آلـه وصـحبه ، ومن سلك سبيله واقتفى أثره واهتدى بهديه ، وبعد :

فإن أبا إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ من أجـلِّ علمـاء العربيـة ، وقـد وضع كتابه (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) ، وضمَّنه كثيرا من مسـائل الخلاف بين النحويين ، فرجَّح ما رآه راجحا ، وردَّ ما رآه مرجوحا ، وكـان في رده يعترض على الاستدلال بأدلة النقل (السماع) حين يرى أنها لا تصـلح للاسـتدلال بها ، ولا تنهض حجة لمَن يُخالفهم . وقد عرض هذا البحث لــ(الاعتـراض عـلى الاستدلال بالنقل في كتاب المقاصد الشافية) للشاطبي ، وانتهى إلى نتائج منها :

أولا : أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل لا يعني ردَّ المنقول ، وإنما يعني أنه لا يصلح دليلا يُقاسُ عليه .

ثانيا : أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل قديمٌ ، وأن أبا البركات الأنباري هو أولُ مَن أوضح ـ نظريا ـ معالمه ، ولكن السابقين الأولين من النحاة قـد طبقـوه في تصانيفهم .

ثالثـا : أن أبـا إسـحاق الشـاطبي يُجـلُّ المسـموع عـن العـرب الموثـوق بفصاحتهم، ويقتفي أثر شيوخ العربية المتقدمين في إجلال المسموع ، وإن لم يُجـز القياسَ على بعضه لعِلَلٍ ذكرها .

رابعا : أن الشاطبي لا يستدلُّ بالنـادر ، ولا بـدليلٍ يمكـن تأويلـه ، ولا بـدليلٍ يحتملُ غيرَ ما ذهب إليه المستدلُّ .

خامسا : أن الشاطبي قد وقف من القراءات القرآنية موقف الإجلال والإكبار ،

فلم يُخطِّئْ قارئا ، ولم يُلحِّن قراءةً ، وإن منع القياسَ على بعض ما جاء فيها .

سادسا : أن الشاطبيَّ هو أول مَن درس قضية الاستشهاد بالحديث الشريف دراسة مفصلة ، وأطال فيها النظر .

سابعا : أن ما شاع عند بعض الدارسين المحدثين من أن الشاطبي قد توسط في مسألة الاستشهاد بالحديث = محلُّ نظر ؛ إذ إن مذهب الشاطبي في هذه القضية هو مذهب أبي حيان وابن الضائع .

و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾(1) .

---

(1) سورة الأعراف . آية ٤٣ .

أهم المراجع

- القرآن الكريم ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [1] .

١- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للدكتور : عبد الرحمن الطلحي . رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى . ١٤٢٣ هـ .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق الدكتور : مصطفى النماس . القاهرة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م .

٣- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور : فخر صالح قدارة. الطبعة الأولى . بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م .

٤- أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية للدكتور : محمد الخطيب . حولية الآداب والعلوم الاجتماعية بالكويت ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م .

٥- أصول العربية ... دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي للأستاذ : أحمد فتحي البشير . دار الذخائر بالقاهرة ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م .

٦- أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي للدكتور : محمد أحمد حبيب . الطبعة الأولى . مكتبة الآداب بالقاهرة ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م .

٧- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف ، تحقيق الدكتور : سليمان العيوني . دار المنهاج بالرياض ١٤٢٨ هـ .

٨- أمالي ابن الشجري ، تحقيق الأستاذ : محمود محمد الطناحي ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ . الطبعة الأولى . الخانجي ١٤٢١هـ ـ ١٩٩٢م .

(١) سورة هود . آية ١ .

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، تحقيق الأستاذ : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ . بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري المصري ، ومعه كتاب : عدة السالك ، للشيخ الجليل الأستاذ : محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله رحمة واسعة .

١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور : عياد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

١٢- التحليل النحوي عند الشاطبي في المقاصد الشافية للأستاذ : محمد عدنان جبارين . عالم الكتب الحديث بالأردن ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م .

١٣- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : حسن هنداوي . دار القلم بدمشق ، ودار كنوز إشبيليا بالرياض .

١٤- سيبويه والضرورة الشعرية ، للدكتور : إبراهيم حسن رحمه الله رحمة واسعة . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

١٥- شرح التسهيل لابن مالك ، وتتمة الشرح لابن الناظم . تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد ، والدكتور : محمد بدوي المختون ـ رحمهما الله ـ . القاهرة . ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠ .

١٦- شرح كافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق الأستاذ الشيخ : يوسف حسن عمر ـ رحمه الله ـ

١٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى الطبعة الثالثة ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م .

١٨- شرح المفصل لابن يعيش . مكتبة المتنبي . القاهرة .

١٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك،

تحقيق الأستاذ : عبد الله ناصير . دمشق ١٤٣٢هـ = ٢٠١١ م .

٢٠- ضوابط الفكر النحوي ، للدكتور : محمد عبد الفتاح الخطيب . دار البصائر . القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٧م .

٢١- العلة النحوية تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب دراسة وصفية في المقاصد الشافية . للدكتور : علي سلامة أبو شريف . دار الزهراء بالرياض ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م .

٢٢- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي ، تحقيق : جماعة من الباحثين . الطبعة الأولى . إربد - الأردن ٢٠١١م .

٢٣- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي . تحقيق الدكتور : محمود فجال . دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث . دبي .

٢٤- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع . الجزء الأول تحقيق الدكتور : فيصل الحفيان . مكتبة الرشد . والجزء الثاني تحقيق الدكتور : أحمد مهدي السيد عبد ربه . رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف .

٢٥- الكتاب لسيبويه . تحقيق الأستاذ : عبد السلام هارون رحمه الله رحمة واسعة . طبعة الخانجي .

٢٦- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، تحقيق الأستاذ : محمد نظام الدين الفتيح . مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة .

٢٧- كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ، تحقيق الأستاذ : محمود محمد الطناحي - رحمه الله رحمة واسعة - . الطبعة الأولى . الخانجي

٢٨- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ،

للدكتور: محمد عبد الرحمن السبيهين . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٢٩- المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك للدكتورة : سلوى محمد عمر عرب . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود العدد السابع عشر ١٤٣١ هـ .

٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧ م.

٣١- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق الدكتور : خالد إسماعيل حسان . مكتبة الآداب بالقاهر ة . الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م .

٣٢- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي ، تحقيق الأستاذ : محمد إبراهيم البنا وآخرين . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٣- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان . العراق ١٩٨٢م .

٣٤- المقتضب للمبرد ، تحقيق الأستاذ الشيخ : محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ القاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

٣٥- الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق الشيخ : مشهور حسن . القاهرة ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

فهرس الموضوعات

طُبِع من الكتاب ما أذن الله بطبعه ،
وبقي منه ما لم يأذن به ، وكلٌّ شيء عنده بمقدار